وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة

أثر تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –مستغانم-

خلال الفترة (2013-2016)

إعداد الطالبة :

بودروة أمال

تحت إشراف:

أعضاء لجنة المناقشة:

استاذ دقيش مخطار	رئيسا	جامعة مستغانم
أستاذ ودان بوعبدالله	مشرفا ومقررا	جامعة مستغانم
أستاذ محمد عيسى محمد محمود	مناقشا	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر وتقدير

باسم الله الرحمن الرحيم.

أول شكري لله رب العالمين الذي رزقني العقل ووفقني في أتمام هذه المذكرة التي نرجو أن تكون عونا ومرجعا يستفاد منه مستقبلا.

وأتقدم بالشكر الجزيل والاعتراف الصادق إلى الأستاذ المشرف"ودان بوعبدالله" على كل ما قدمه لي من عطاء وتوجيه ونصح ولم يبخل علي بتوجهاته القيمة التي كانت حافز لإتمام هذا العمل المتواضع،وإلى كافة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما إلى كل أفراد عائلتي و بالأخص أختي مريم، وكل من أعاناني بدعائه كما أهدي هذا العمل إلى جميع طلبة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

دفعة2018-2019.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

الفهرس العام

الصفحة

مقدمة عامة.....أ-د

تمهيد.....02

الفصل الأول:أساسيات الرقابة المصرفية وأجهزتها

المبحث الأول: الرقابة على البنوك التجارية.....03

المطلب الأول: مفهوم الرقابة المصرفية،أهميتها،أهدافها.....03

المطلب الثاني: أنواع وأدوات الرقابة المصرفية.....05

المطلب الثالث: أساليب ومبادئ الرقابة المصرفية.....06

المبحث الثاني: الإطار العام للجنة بازل حول الرقابة المصرفية ومقرراتها.....14

المطلب الأول: لجنة بازل ومبادئها.....14

المطلب الثاني: مقررات إتفاقية بازل 2 و3.....18

المطلب الثالث: تاثيرات اتفاقيات بازل على النظام المصرفي الجزائري.....27

المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية والتعثر المصرفي

.....29

المطلب الأول:مفهوم المخاطر المصرفية،طبيعتها،وأنواعها.....29

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها.....33

المطلب الثالث: التعثر المصرفي.....36

الخلاصة.....39

الفصل الثاني:تقييم البنوك التجارية باستخدام نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS

تمهيد..... 40

المبحث الأول: نظرة عامةحول تقييم الأداء المالي للبنوك 41

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي 41

المطلب الثاني: قواعد ومراحل تقييم الأداء 44

المطلب الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك 46

المبحث الثاني: نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS.....50

المطلب الأول: ماهية نظام التقييم البنكيC.A.M.E.L.S.....50

المطلب الثاني: كيفية استخدام نظام التقييم البنكي الأمريكيCAMELS 52

المطلب الثالث: مميزات ونقائص نظام التقييم البنكيCAMELS.....55

المبحث الثالث: مقومات نظام التقييم البنكي 56
المطلب الأول: كفاية رأس المال، جودة الأصول.....57
المطلب الثاني: جودة الإدارة، الربحية.....63
المطلب الثالث:السيولة، حساسية مخاطر السوق.....68
الخلاصة.....74
الفصل الثالث: محاولة تطبيق نظام التقييم البنكي على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
تمهيد.....75
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 76
المطلب الأول: ماهية ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....76
المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه.....77
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي ل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....79
المبحث الثاني: محاولة تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....82
المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال،وجودة الأصول 82
المطلب الثاني: تحليل جودة الإدارة، والربحية..... 84
المطلب الثالث: تحليل السيولة، وحساسية مخاطر السوق.....87
الخلاصة.....91
الخاتمة العامة.....92

قائمة الجداول

رقم الجدول	إسم الجدول	الصفحة
1	المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية	07
2	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل3.	24
3	مراحل تنفيذ مقررات بازل 03	24
4	المقارنة بين بازل 1،بازل 2،وبازل3	26
5	عناصر نظام التقييم البنكي الأمريكيCAMELS	52
6	تصنيفات البنوك حسب معايير نظام التقييم البنكي الأمريكي	53
7	تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة EXAMINER ORIONTATION	60
8	تصنيف جودة الأصول	61
9	تصنيف ربحية البنك	68
10	تصنيف سيولة البنك	71
11	نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	82
12	نسبة التصنيف المرجح لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	83
13	تصنيف جودة الادارة حسب معايير نظامCAMELS	84
14	تقييم كفاءة الإدارة	85
15	نسبة العائد إلى متوسط الاصول.	87
16	تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبةالقروض إلى الودائع.	88

17	تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة القروض الى اجمالي الاصول	88
18	تصنيف سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	89
19	تحليل الفجوة	89
20	التقييم الكلي للبنك	90

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1	**ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيفCAMELS**	55
2	**الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.**	81

مقدمة

يحتل القطاع المصرفي أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي ككل،باعتباره الركيزة الأساسية لضمان الثقة بسياسة الدولة،كما يمثل أحد أهم العناصر التي تساهم في تدوير عجلة التنمية الاقتصادية،فهو أداة لتمويل مختلف الأنشطة وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ،كما يعتبر أيضا الممول الرئيسي في الاقتصاديات النامية أين يكون الاحتياجات المالية كبيرة بالنظر إلى الأموال المتاحة وهذا لعدم كفاءة الأسواق المالية أو غيابها تماما.

وبهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات الأخرى بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطاتها وتقديم خدمات مصرفية بمختلف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع إلى عملية الرقابة ،وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وخلق نظام مصرفي سليم، للحفاظ أيضا على حقوق المودعين والمستثمرين ،وضمان سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بشكل مناسب،للمساهمة بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني.

و للرقابة المصرفية دور مهم يهدف إلى حماية حقوق المودعين بالإضافة إلى المحافظة على استقرار النظام المالي وعلى درجة تنافسيته، وتجدر الإشارة الى انه نتيجة لتطور أعمال البنوك والنشاطات التي تقوم بها حيث أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد أصبح من الضروري تغيير أسلوب الرقابة،حيث أصبحت ترتكز على المخاطر الكبيرة التي لها تأثير على أوضاع البنك .

إن مؤشرات السلامة المصرفية تقييم الأداء لتحقيق أهداف البنك في الربحية،والسيولة والأمان، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أعلى عائد بأقل تكلفة وأدنى مخاطرة،وتعد مؤشرات السلامة المصرفية جرس إنذار مبكر عن مدى حساسية وعرضة القطاع المالي والمصرفي للأزمات من خلال مؤشرات عناصر أداء المصارف ،لذلك أصبح من الضروري أم يكون لدى البنوك نظام تقييم متطور يواكب التطورات الاقتصادية العالمية .

و من أنظمة الإنذار المبكر نجد نظام CAMELS والذي يغطي ملاءة رأس المال Capital، جودة الأصولAsset quality، جودة الإدارة Management quality ، الربحية Earning ، السيولة Liquidity ، ومخاطر السوق Sensitivity to market risk.

وهي معايير ملخصة غرضها تقييم البنك بطريقة شاملة وموحدة،حيث تساعد على الكشف عن نقاط الضعف والاختلالات التي قد يواجهها البنك.

إشكالية الموضوع:

إنطلاقا مما سبق ذكره:

ما هو أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية؟.

وتتفرع إلى أسئلة فرعية كالاتي:

- فيما تكمن أهمية نظام CAMELS وما علاقته بتقييم الأداء المالي للبنوك؟
- هل تطبيق نظامCAMELS يؤثر على فعالية نظام الرقابة والتفتيش الميداني؟
- هل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية جهاز إداري كفؤ قادر على التسيير الجيد للبنك؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ مؤشرات نظام لها دور فعال في تقييم وتحديد الوضعية المالية للبنك.
- ✓ تطبيق نظم رقابية متطورة يساعد على الكشف عن نقاط قوة وضعف ودعم كفاءة وفعالية الاداء.
- ✓ يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية جهاز إداري قادر على التسيير الجيد للبنك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ أهمية نماذج تقييم الأداء في تحسين أداء البنوك ومعرفة نقاط القوة والضعف في أنشطتها، وتجنيبها الوقوع في الأزمات المالية.
- ✓ أهمية نظام CAMELS في تفعيل الرقابة والتفتيش الميداني الذي تقوم به السلطات النقدية ،نظرا لإعتماده على تقييم كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول ،الإدارة ، الربحية ،السيولة ، الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تقييم كفاءة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- ✓ بيان قدرة نظام CAMELSعلى إعطاء تقييم شامل لأداء المصرف وكشف نقاط القوة والضعف في أنشطتها في أداء البنك.

إطار حدود الدراسة:

تم الإدراج في هذه الدراسة من الجانب النظري إلى مفاهيم نظرية حول الرقابة المصرفية، لجنة بازل باتفاقياتها الثلاث، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، ومعيار CAMELS.

أما الجانب التطبيقي تمت محاولة تقييم بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام هذا النظام خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2016،بالإضافة إلى تقييم الجهاز الإداري من خلال تقديم استبيان حسب مؤشرات نظام CAMELS،وهذا من أجل معرفة الوضع وتقييم سلامته.

منهج الدراسة:

المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي،من خلال جمع المعلومات بالإعتماد على القوائم المالية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات قيد الدراسة لما تحمله من بيانات تساعدنا على تحليل أهم مؤشرات CAMELS وطرق تطبيقها في حساب النسب وتحليلها.

الدراسات السابقة:

- إيمان زيغود، الإنذار المبكر بإستخدام نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك التجارية،مذكرة ماستر في المالية للبنوك،
  تتكون الدراسة من ثلاثة فصول حيث تطرقت الباحثة في الفصل الأول الى أساسيات الرقابة على البنوك التجارية وأدواتها، ثم تناول في الفصل الثاني نظم تقييم أداء البنوك التجارية ، أما الفصل الثالث فشمل مفهوم نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS ومحاولة تطبيقه على البنك الوطني الجزائري.

- يمينة شوشة، أثر تطبيق نظام CAMELSالتقييم البنكي في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية ، مذكرة ماستر في الاسواق المالية وبنوك ،قد قامت الباحثة بدراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري و بنك بي ا نبي باريبا الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010إلى 2012،وتناولت دراسته على ثلاث فصول،حيث تطرقت في الفصل الأول الإطار العام للرقابة على البنوك التجارية،أما الفصل الثاني فتخصص في عرض أهم المفاهيم حول نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS ومقوماته،وبالنسبة للفصل الثالث شمل على تقييم البنك الوطني الجزائري وبنك بي ان بي باريبا الجزائر باستخدام معايير نظام التقييم البنكي،ومن ثم المقارنة بينهما.

- أحمد نور الدين الفرا،تحليل نظام التقييم البنكي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع البنكي،دراسة حالة بنك فلسطين 2004-2007،مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، تتكون هذه الدراسة من ستة فصول،حيث تطرق الباحث في الفصل الأول الى الإطار العام للدراسة ،ثم تناول في الفصل

الثاني مفهوم ملاءة رأس المال وفق معايير دولية، اما الفصل الثالث فشمل مخاطر الإئتمان وأثرها على جودة الأصول، وبعدها تطرق في الفصل الرابع إلى تحليل البيانات المالية لجودة اصول بنك فلسطين، وفي الفصل الخامس تم التعرف على مخاطر السوق ومدى استجابة البنوك للتعامل مع هذه المخاطر،وأخير في الفصل السادس تناول مجموعة من النتائج والتوصيات

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى جانبين ،فصلين في الجانب النظري،وفصل تطبيقي،حيث سنتطرق الى مايلي:

الفصل الأول "اساسيات الرقابة على البنوك التجارية وأجهزتها"،حيث ستنطرق الى مفاهيم حول الرقابة المصرفية أهميتها وأهدافها، مرورا بلجنة بازل للرقابة المصرفية ومقرراتها، تطرقنا أخيرا إلى مفهوم إدارة المخاطر المصرفية والتعثر المصرفي.

أما الفصل الثاني "تقييم البنوك التجارية باستخدام نظام التقييم البنكي الأمريكيCAMELS" فسنخصصه لتقديم نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي للبنوك،بالإضافة إلى عرض أهم المقومات والمفاهيم الخاصة بنظام التقييم البنكي الأمريكي والذي هو موضوع بحثنا.

لنصل في الأخير للفصل الثالث "محاولة تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS على بنك الفلاحة والتنمية الريفية "الذي سوف نتطرق من خلاله إلى تقييم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطبيق معايير نظام التقييم البنكي باستخدام القوائم المالية للخروج بنتائج وتحليلها.

وسنختم دراستنا بجملة من النتائج المتوصل إليها ،إضافة إلى ذلك اختبار صحة الفرضيات وتقديم مجموعة من التوصيات.

الفصل الأول

تمهيد:

تتوقف سلامة واستقرار النظام المالي المصرفي في تبني استراتيجيات سليمة وفعالة للرقابة على المخاطر المصرفية بأنواعها،أي أن أهمية الرقابة المصرفية تكمن في حماية حقوق المساهمين والمستثمرين،وتحقيق أرباح، قد أصبحت للرقابة المصرفية أهمية بالغة في العقود الأخيرة، وتحديدا منذ إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية،قد قامت هذه الأخيرة بمجهودات كبيرة م خلال التنسيق والتكامل الدولي بهدف تحسين أساليب الرقابة على النشاطات البنكية،وذلك لبناء نظام اقتصادي سليم يتضمن بنوك ومؤسسات مالية مطابقة للتشريعات والمعايير الدولية للقيام بدورها الأساسي الذي هو الوساطة المالية والقيام بوظائفها المتعلقة بتمويل الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية،ولقيامها بهذه الوظائف يجب أن يتوفر نظام رقابي كفؤ وفعال لتحقيق السلامة المصرفية بشكل عام .

وبهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: ماهية الرقابة المصرفية،أهميتها،أهدافها.

المبحث الثاني: الإطار العام للجنة بازل حول الرقابة المصرفية ومقرراتها.

المبحث الثالث:إدارة المخاطر المصرفية والتعثر المصرفي.

الفصل الأول :أساسيات الرقابة البنكية وأجهزتها.

المبحث الاول:الرقابة على البنوك التجارية.

يقوم البنك المركزي بممارسة الرقابة المصرفية على البنوك المرخص لها بمزاولة أعمالا مصرفية،للمحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين، حيث الرقابة المصرفية عملية ضروريةفي البنوك لإمكانية الحد من المخاطر.

المطلب الأول: ماهية الرقابة المصرفية، أهميتها،أهدافها.

1.مفهوم الرقابة المصرفية :

للتطرق لمفهوم الرقابة المصرفية يجب علينا المرور بمفهوم الرقابة بشكل عام ،ومن ثم الشروع في تعريف الرقابة المصرفية.

1-1 مفهوم الرقابة: لقد أعطيت لوظيفة للرقابة عدة مفاهيم نذكر منها :

تعتبر الرقابة إحدى أهم مميزات النظام الليبرالي الحديث،الذي أصبحت فيه الدولة لا تتدخل في وسائل الإنتاج إلا أنها تمارس ذلك عن طريق الرقابة و الإشراف بفرض قواعد تشريعية وتنظيمية ،يزداد حجم الرقابة حسب أهمية النشاط وطبيعته ودرجة ارتباطه بالمجال الاقتصادي.[1]

تعرف على أنها العملية التي يمكن أن ترى بها الإدارة أن ما يحدث مماثل لما خطط من قبل ،و إذا لم يكن كذلك فمن الضروري القيام ببعض التصحيحات ،وهي أيضا العملية الإدارية الفرعية التي بموجبها يتم التأكد من أن التنفيذ الفعلي مطابق لمعايير الخطط المرسومة.[2]

كما أنه لا يوجد تعريف موحد للعملية الرقابية إلا أنه يوجد اتفاق عام،حيث :تعتبر الرقابة أنها مجموع العمليات المنظمة التي تهدف إلى التحقق من تنفيذ خطط المؤسسة اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة،والعمل على تطوير الأنظمة الفرعية والتنسيق بين الوحدات الإدارية والتأكد من كفاءة استغلال موارد المؤسسة،ومساعدة الإدارة في اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال وجود ضعف أو قصور في النظام .[3]

---

[1] شيخ عبد الحق،**الرقابة على البنوك التجارية**،**مذكرة** مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير،تخصص قانون أعمال،جامعة أحمد بوقرة،بومرداس،2010/2009 ،ص27.

[2] العموري ميلود،مصمودي طلال،**مداخلة بازل 1،2،3،ودورها في تعزيز الاستقرار المالي، محور علاقة مؤشرات الملاءة المالية بالاستقرار المالي، ملتقى دولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، المنعقد يومي 24-25 أكتوبر 2018**،جامعة اكلي محند ،البويرة،ص2.

[3] شوشة يمينة،أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية،تخصص بنوك وأسواق مالية،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2016/2015،ص3.

1-2.الرقابة المصرفية : تأخذ الرقابة المصرفية عدة مفاهيم نذكر منها:

تعتبر مجموعة من الإجراءات الوقائية التي تنتجها البنوك المركزية بهدف تجنب الاختلالات الناشئة عن الأزمات المالية وذلك من خلال الكشف عن مشكلات محافظ الاستثمارات والقروض قبل التعثر ،وإلزام البنوك باتخاذ التدابير الصحيحة اللازمة بما يحول دون التعرض لمخاطر الفشل النظامي الذي يؤدي إلى انهيار الثقة في القطاع المصرفي والإقبال الواسع للمودعين لسحب أموالهم وبالتالي يكون هناك انهيار للنظام المصرفي بأكمله.[4]

نستنتج أن الرقابة المصرفية هي: سيرورة من الإجراءات يقوم بها البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية وتقييم أداء القطاع المصرفي بهدف تحديد المشاكل التي يعاني منها وبالتالي قيامه بالإجراءات التصحيحية لتفادي تفاقم تلك المشاكل أو تكرارها وذلك سعيا منه لتحقيق الثقة في القطاع المصرفي وحماية حقوق المودعين والمستثمرين.[5]

2.أهمية الرقابة المصرفية:

تكمن أهمية الرقابة المصرفية في مايلي:

- العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك نظرا لأهميتها في تمويل المشاريع الاقتصادية ؛

- لها دور هام في عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرته في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية ؛

- إمكانية الوقوف على نوعية موجودات البنك وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها ومن ثم محاولة الحد منها ؛

- التأكد من مدى التزام البنوك وتقيدها بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي ؛

. - من المخاطر التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز البنكي

3.أهداف الرقابة المصرفية:

من أهم الأهداف التي تسعى إليها الرقابة المصرفية مايلي:

1-الحفاظ على استقرار النظام المالي والبنكي:

ويتضمن نقطتين أساسيتين وهما كالأتي :

---

[4]العموري ميلود،مصمودي طلال، **بازل 1 ، 2 ، 3 ،ودورها في تعزيز الاستقرار المالي**، مرجع سبق ذكره،ص3.

[5]إيمان زغود،**الإنذار المبكر بإستخدام نموذج CAMELS لتقييم البنوك التجارية**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،تخصص مالية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2015/2014،ص14.

* تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها،حماية للنظام المالي ككل؛

*وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

2-ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:

ويكون ذلك من خلال مايلي :

* فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر؛

* تقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويل بالكامل.

3-حماية المودعين:

عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها اتجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

المطلب الثاني: أنواع وأدوات الرقابة المصرفية.

1.أنواع الرقابة المصرفية:

تصنف الرقابة المصرفية حسب الجهة التي تقوم بها إلى رقابة داخلية وخارجية.

أ-الرقابة الداخلية:عرفتها اللجنة الاستثمارية للأعضاء المحاسبين في بريطانيا بأنها العملية التي تتضمن مجموعة أنظمة الرقابة المالية الموضوعية من طرف الإدارة بهدف التمكن من تسيير أعمال المؤسسة بطرقة منظمة ،واحترام السياسات والبرامج المسيطرة وحماية الأصول وضمان قدر المستطاع صحة ودقة المعلومات المسجلة.[6]

ومن هنا نستنتج الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية هي كالآتي :

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات؛

- التأكد من صحة المعلومات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية؛

- رفع مستوى كفاية الإنتاج؛

[6]سفيان أوعمران،**أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في تحقيق إستقرار الجهاز المصرفي**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ،تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017/2016،ص19.

- حماية نوعية المعلومات وتشجيع تحسين الأداء؛

-تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.

ب-الرقابة الخارجية (رقابة البنك المركزي):

وهي ثلاثة أنواع كما يلي:[7]

1-الرقابة المكتبية:

يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بتقديم كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بمختلف الأنشطة المصرفية الإدارية والفنية الممثلة بالقوائم المالية،وما يتبعها من بيانات وإحصائيات وتقارير تفصيلية لجميع الحسابات،وذلك بشكل دوري ويعتمد تحديد فتراته على نوعية تلك البيانات وحاجة البنك المركزي لها.

2- الرقابة الميدانية:

يقوم البنك المركزي بتفتيش البنوك مباشرة وفقا لمنهج محدد، والتفتيش المعني ليس تدقيقا بقدر ما هو إلى تحقيق من صحة المعلومات التي يقدمها البنك للسلطة النقدية، وذلك عن طريق الكشف المباشر على مصادر هذه المعلومات وفي سجلات البنك ،ثم ينطلق فريق التفتيش للاطلاع على مدى تنفيذ البنك للأنظمة والتعليمات الصادرة إليه وعليه أيضا التأكد من الحسابات وفاعلية وسائل الرقابة الداخلية للبنك ، ثم يقدم التفتيش تقريرا مفصلا بنتائج أعماله متضمنا المخالفات والملاحظات ومقترحا الإجراءات التصحيحية .

3-رقابة الأسلوب التعاوني:

يشترك البنك المركزي مع البنوك التجارية في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي،ويتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات، وذلك ينمي روح التعاون بين البنك المركزي ووحدات البنوك مما يجعلها تنفذ القرارات والتوجهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة.

2.أدوات الرقابة المصرفية:

هناك العديد من أدوات الرقابة المصرفية التي أنشأت وتطورت مع تطور الأنظمة البنكية ، وهي تختلف في كيفية استعمالها من نظام بنكي لأخر ومن أهم هذه الأدوات نجد الأتي

2-1 الرقابة الكمية:

[7] إيمان زيغود،مرجع سبق ذكره،ص ص19-20.

تهدف إلى التأثير على الحجم الكلي للائتمان ال ذي تمنحه البنوك التجارية دون الاهتمام بمجالات استخدامه ومن أهم وسائلها مايلي:

أ - سياسة الاحتياطي الاجباري:

تلتزم البنوك التجارية بوضع نسبة معينة من إجمالي ودائعها على شكل سائل لدى البنك المركزي ، وهذه النسبة تكون عرضة للتغير من وقت لأخر تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في البلاد ، وممارسة هذه السياسة لتصبح وسيلة من شأنها رفع قدرة البنوك التجارية لخلق النقود ومنح القروض ،ويتمثل الهدف المباشر للاحتفاظ المباشر بهذه النسبة من الاحتياطي لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة المودعين، ويظهر تأثير هذه السياسة بانعكاس انخفاض او ارتفاع قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان على تكلفة التمويلات او القروض التي تقدمها. فعند رفع البنك المركزي لنسبة الاحتياطي الإجباري فانه يجبر البنوك على تعطيل جزء من سيولتها وعدم استخدامه في مختلف التوظيفات والاستثمارات التي تقوم بها.

ب- سياسة معدل إعادة الخصم:

يقصد بها الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي عند قيامه بإعادة خصم الأوراق التجارية لصالح البنوك للحصول على احتياطات نقدية جاهزة، فإذا كان البنك المركزي يهدف على زيادة العرض النقدي فانه يلجأ غلى فرض معدلات إعادة الخصم منخفضة،ما يزيد من حجم اقتراض البنوك التجارية من البنك الم ركزي، ويزيد من كمية السيولة لديها وهو الأمر الذي ينجم عنه انخفاض في معدلات الفائدة والخصم التي تقابل بزيادة طلب الأعوان غير المصرفيين على القروض ، ويزيد بذلك من طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي الذي يصدر نقودا مركزية ما يضاعف من حجم الكتلة النقدية المتداولة ،في حين ا ذا كان الهدف هو رفع العرض النقدي فانه يقوم برفع معدلات إعادة الخصم.

ج- سياسة السوق المفتوحة:

في حالة التوسع الكبير للنشاط الاقتصادي الذي يترافق مع تزايد حدة التضخم ، فان البنك المركزي يقلل من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان عن طريق خفض كمية الأموال المتداولة بواسطة عمليات بيع الأسهم والسندات، الذي يؤدي إلى انخفاض كمية النقود المتداولة ، إذ تنخفض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية ومن ثم تضعف قدرتها الائتمانية بمقدار قيمة عمليات البيع،ينخفض بذلك العرض النقدي ويقل الائتمان الممنوح وتنكمش الاتجاهات التوسعية في النشاط الاقتصادي إلى المستوى المراد الوصول إليه.

كما ان عملية السوق المفتوحة لها تأثير على أسعار الفائدة ذلك أن قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والسندات الحكومية يؤدي الى انخفاض أسعارها في السوق والسياسة تساهم في رفع أسعار الفائدة.

2-2-الرقابة الكيفية:

هي الوسائل التي تستخدم للتأثير على الائتمان من حيث نوعيته ومجالات استخدامه ، وللرقابة الكيفية وسائل متعددة نذكر منها كالاتي :

أ- الإقناع الأدبي :

إذا افترضنا إن البنوك التجارية تتوسع في منح الائتمان وان البنك المركزي يرى أن المصلحة العامة تقتضي إلا تتوسع البنوك التجارية في ذلك ، فيكون باستطاعة البنك المركزي أن يطلب من البنوك التجارية تقليل منح الائتمان دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء كمي معين كرفع سعر الخصم او رفع نسبة الاحتياطي الإجباري، وتلتزم البنوك التجارية بالإقناع الأدبي نظرا للعلاقة الوثيقة بينها وبين البنك المركزي، باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض .

ب- هامش الضمان المطلوب:

يمثل هامش الضمان المطلوب ذلك المقدار من الأموال التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من البنوك التجارية لشراء الأوراق المالية كقرض بين هذه البنوك ، والباقي يدفعه العملاء من أموالهم الخاصة،فإذا رأى البنك المركزي أن البنوك التجارية في حالة الانتعاش يتم رفع هذه النسبة وتنخفض هذه الأخيرة في حالة الكساد تشجيعا للاستثمار.

ج- سياسة تأطير القروض:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وه يالقروض التي توزعها البنوك، ويسمى أيضا تخصيص الائتمان ، ويستخدم كأداة للسيطرة على القروض [8]، وهو إجراء تنظيمي تستعمله السلطات النقدية في ظروف ما مثل التضخم ، فتحدد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة كان لا تتجاوز القروض الموزعة نسبة معينة خلال فترة زمنية محددة،ومبدأ التأثير على المصدر الأساسي لإنشاء النقود، أي منح قروض من طرف البنوك والمؤسسات المالية.[9]

المطلب الثالث:أساليب ومبادئ الرقابة المصرفية:

1. أساليب الرقابة المصرفية المتطورة:

- يجب أن يتكون أي نظام رقابي فعال من مقومات كل من الرقابة الداخلية والخارجية؛

[8] ايمان زيغود،مرجع سبق ذكره،ص21.

[9] شوشة يمينة، مرجع سبق ذكره،ص19.

- ضرورة وجود اتصال رسمي وبصورة منظمة بين المراقبين وإدارة البنك؛

- امتلاك المراقبين الوسائل الأزمة لتجميع ومراجعة وتحليل التقارير والبيانات الإحصائية من البنوك وفقا لقواعد موحدة؛

-يجب توافر الاستقلالية التامة للمراقبين المصرفيين في الحصول على المعلومات سواء تعلق الأمر بالفحص الداخلي أو الخارجي؛

-يجب أن يكون المراقبين مؤهلين وقادرين على مراقبة مجموعة الأعمال البنكية وفقا لقواعد موحدة.

2.مبادئ الرقابة المصرفية:

تعرف الرقابة المصرفية تسعة وعشرون مبدأ أساسي لكفاءة النظام الرقابي ، وقد تم تصنيفها بشكل واسع إلى مجموعتين :تركز المجموعة الأولى (من المبدأ 1إلى المبدأ13) على صلاحيات السلطات الرقابية ومسؤولياتها ومهامها، وتركز المجموعة الثانية (من المبدأ 14 إلى المبدأ التاسع والعشرون) على الأنظمة والمتطلبات الاحترازية للبنوك ،وقد تم تقسيم المبدأ الأول إلى ثلاثة مبادئ بينما تم إضافة مبدآن جديدان يتعلقان بحوكمة الشركات،والإفصاح والشفافية،وهذا ما

يفسر ارتفاع عدد المبادئ من 25 إلى 29 مبدأ.[10]

الجدول رقم01: المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية.

صلاحيات السلطات الرقابية ومسؤولياتها ومهامها

	رقم وعنوان المبدأ	البيان
الصلاحيات والمسؤوليات والمهام الرقابية	**المبدأ الأول:المسؤوليات والأهداف والصلاحيات**	يتمتع نظام الرقابة المصرفية الفعال ،بمسؤوليات وأهداف واضحة،وذلك لكل سلطة معنية بالرقابة على البنوك.ويتطلب ذلك وجود الإطار القانوني الملائم للرقابة المصرفية الذي يمنح كل سلطة رقابية،الصلاحيات القانونية اللازمة للترخيص للبنوك،وممارسة الرقابة المتواصلة،ومتابعة الالتزام بالقوانين،والقيام بالإجراءات التصحيحية والوقت المناسب لتعزيز سلامة وكفاءة النظام المصرفي

[10] اللجنة العربية للرقابة المصرفية،المبادئ العامة للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابةالمصرفية سبتمبر 2012،أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،ص ص 16-24.

	المبدأالثاني: الاستقلالية،المسائلة،توفر الموارد،الحماية القانونية للمراقبين	يتوفر للسلطة الرقابة استقلالية تشغيلية،وإجراءات شفافة،وحوكمة سليمة،كما يتوفر لها موازنة لا تهدد استقلاليتها،وموارد كافية. وتخضع للمسائلة عن تنفيذ مهامها وطريقة استخدام لمواردها،ويوفر الإطار القانوني للرقابة المصرفية الحماية القانونية للمراقبين.
	المبدأ الثالث:التعاون والتنسيق	توفر التشريعات والقوانين أو التعليمات الأخرى،إطار عمل للتعاون والتنسيق مع السلطات الأخرى المحلية ذات العلاقة،وكذلك مع السلطات الرقابية الأجنبية المعنية بالرقابة المصرفية .وتعكس ترتيبات التعاون هذه الحاجة لحماية سرية المعلومات.
	المبدأ الرابع: الأنشطة المسموح بها	تحدد بوضوح الأنشطة المسموح بها للمؤسسات المرخص لها والخاضعة للرقابة بصفتها بنوك ويضبط استخدام كلمة "مصرف" أو "بنك" في الأسماء
	المبدأ الخامس :معايير الترخيص	تتمتع السلطة بمنح التراخيص للبنوك ،بصلاحية وضع المعايير ورفض طلب أي مؤسسات لا تستوفي تلك المعايير، وتتكون إجراءات الترخيص على اقل تقدير من تقييم هيكل الملكية والحوكمة (بما فيه ملائمة أهلية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا) للبنك ومجموعته،وعندما يكون مالك البنك أجنبي او يتبع بنك أجنبي ،يتم الحصول على موافقة مسبقة من السلطة الرقابية الأم.
	المبدأ السادس:نقل ملكية كبيرة	تتمتع السلطة الرقابية بصلاحية مراجعة ورفض وفرض شروط احترازية، لأي طلب نقل ملكية كبيرة، للسيطرة على حصص الأغلبية في المصارف القائمة،بشكل مباشر أو غير مباشر.
	المبدأ السابع: الاستحواذات الكبيرة	تتمتع السلطة الرقابية بصلاحية موافقة أو رفض أو فرض شروط احترازية على عمليات الاستحواذ أو الاستثمارات الكبرى من قبل البنك،وذلك وفقا لمعايير محددة. ويشمل ذلك تنفيذ عمليات عبر

		الحدود،ويتمثل الغرض من ذلك في التأكد أن هذه الشركات الشقيقة أو التابعة أو هياكلها التنظيمية لا تعرض البنك لمخاطر إضافية،أو تعيق عمل الرقابة المصرفية الفعالة.
	المبدأ الثامن:أساليب الرقابة	يتطلب النظام الفعال للرقابة المصرفية،تطوير ومتابعة التقييم المستقبلي لحجم مخاطر البنك،حيث يكون هذا التقييم متناسبا مع الأهمية النظامية للبنك،بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها ومعالجتها،وأن يكون هناك إطار عمل ملائم للتدخل المبكر لمعالجة هذه المخاطر ،بما في ذلك وضع خططا ملائمة،وكذلك اتخاذ إجراءات تصفية البنوك بطريقة منظمة عندما يتعذر استمرار عملها
	المبدأ التاسع:أدوات واليات الرقابة	تستخدم السلطة الرقابية مجموعة مناسبة من الأدوات والآليات،لتطبيق الإجراءات الرقابية.وتستخدم الموارد الرقابية بشكل امثل ومتناسب،أخذا بالاعتبار طبيعة المخاطر لدى المصارف والأهمية النظامية لهذه المصارف.
	المبدأ العاشر:التقارير الرقابية	تقوم السلطة الرقابية بتجميع ومراجعة وتحليل التقارير الاحترازية والنتائج الإحصائية من البنوك،بشكل منفرد لكل بنك وبشكل مجمع للبنوك.وتقوم بشكل مستقل بالتحقق من هذه التقارير من خلال الرقابة الميدانية أو بالاستعانة بخبراء خارجيين.
	المبدأ الحادي عشر: الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الرقابية	تقوم السلطة الرقابية في مرحلة مبكرة ،بمواجهة الممارسات أو الأنشطة غير السليمة أو غير الآمنة التي قد تعرض المصارف أو النظام المصرفي للمخاطر.ويتوفر للسلطة الرقابية ،الأدوات الرقابية الكافية،لاتخاذ ما تراه مناسبا من الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

	المبدأ الثاني عشر: **الرقابة المجمعة**	من العناصر الأساسية في الرقابة المصرفية هي الرقابة على المجموعة المصرفية على أساس مجمع،والقيام بالمتابعة اللازمة لهذه الرقابة ،وتطبيق المعايير الاحترازية على كافة نواحي الأعمال التي تمارسها المجموعة المصرفية في العالم.
	المبدأ الثالث عشر: **العلاقة بين السلطتين الرقابيتين (السلطة الام والسلطة المستضيفة)**	حيث تقوم هذه السلطتين بتبادل المعلومات والتعاون من اجل الرقابة الفعالة على المجموعة وكيانات المجموعة،ومن اجل التعامل الفعال في حالات الأزمات. وتطلب السلطات الرقابية من المصارف الأجنبية لديها،أن تمارس عملياتها المحلية حسب المعايير المطلوبة نفسها من المصارف المحلية.

الانظمة والمتطلبات الاحترازية للبنوك

الأنظمة والمتطلبات الاحترازية للبنوك	**المبدأ الرابع عشر:** **حوكمة الشركات**	تفرض السلطات الرقابية أن يتوفر لدى البنوك والمجموعات المصرفية ،سياسات وعمليات منضبطة وشاملة للحوكمة ، تشمل على سبيل المثال،التوجه الاستراتيجي ،الهيكل التنظيمي،منظومة رقابية ،مسؤوليات مجالس إدارات المصارف إدارتها العليا،التعويضات والمكافآت ،وتتناسب هذه السياسات والعمليات للحوكمة،مع حجم المخاطر لدى المصرف وأهميته النظامية.
	المبدأ الخامس عشر: **عملية إدارة المخاطر**	تفرض السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف عملية شاملة لإدارة المخاطر(تشمل إشرافا فعالا من مجلس الإدارة والإدارة العليا)، تحدد وتقيس وتقيم وتتابع كافة المخاطر الكبيرة والإبلاغ عنها والسيطرة عليها او الحد منها في الوقت المناسب. كما تشمل تقييم مدى كفاية

		رأس مال المصارف وسيولتها، وذلك بالمقارنة مع حجم مخاطرها وأوضاع السوق والاقتصاد، كما يشمل ذلك،وضع تدابير طوارئ ومراجعتها وتأخذ هذه التدابير بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالمصرف . وتتناسب عملية إدارة المخاطر للمصرف،مع حجم المخاطر لديه وأهميته النظامية.
	المبدأ السادس عشر:كفاية راس المال	تضع السلطة الرقابية متطلبات احترازية ومناسبة لكفاية رأس المال للمصارف،تعكس المخاطر التي يتحملها المصرف،او يمثلها وفقا لأوضاع السوق وأوضاع الاقتصاد التي تتواجد فيها. محددة بذلك مكونات رأس المال،أخذة بعين الاعتبار قدرة المصارف على امتصاص الخسائر.
	المبدأ السابع عشر: **مخاطر الإئتمان** **المبدأ الثامن عشر:**	تتأكد السلطة الرقابية ان يكون لدى المصارف إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان،تأخذ بعين الاعتبار درجة تقبل المخاطر لدى هذه المصارف، طبيعة المخاطر، أوضاع السوق والاقتصاد لديها .ويشمل ذلك سياسات وعمليات احترازية لتحديد مخاطر الائتمان وقياسها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها او الحد منها في الوقت المناسب .وتتم تغطية الدورة الائتمانية بشكل كامل بما في ذلك تعهدات او ضمانات الائتمان وتقييم الائتمان، والإدارة المستمرة لمحافظ قروض واستثمارات المصرف.
	أصول بشأنها ملاحظات والمخصصات والاحتياطات	تتأكد السلطة الرقابية ان يكون لدى المصارف سياسات وإجراءات ملائمة،من أجل تحديد وإدارة الأصول التي بشأنها ملاحظات بصورة مكبرة ،ومن أجل الاحتفاظ بالمخصصات والاحتياطات الكافية لمواجهتها.
	المبدأ التاسع عشر: **مخاطر التركز وحدود التعرضات الكبيرة**	تتأكد السلطة الرقابية ان يكون لدى المصارف سياسات وإجراءات ملائمة،لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة مخاطر التركز ،والإبلاغ عنها والسيطرة عليها او الحد منها في الوقت المناسب. وتضع السلطات الرقابية لذلك،

		حدودا احترازية لتقييد التعرضات المصرفية على الأطراف الأخرى سواء بشكل فردي على هذه الأطراف أو على المجموعات مترابطة منها.
	المبدأ العشرون: العمليات مع الأطراف ذات الصلة	من اجل منع الإساءة في إجراء العمليات مع الأطراف ذات الصلة والتصدي لمخاطر تضارب المصالح، تطلب السلطة الرقابية من المصارف ان تنفذ عملياتها مع الأطراف ذات الصلة على قدم المساواة مع العملاء الآخرين، وان تراقب هذه العمليات وتتخذ إجراءات المناسبة للسيطرة على المخاطر أو تخفيف حدتها،كما تطلب السلطة الرقابية التخلص من التعرضات على الأطراف ذات الصلة،بما يتوافق مع السياسات والإجراءات المعتمدة.
	المبدأ الحادي والعشرون: مخاطر البلدان ومخاطر التحويل	تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف في أنشطتها خارج الحدود، سياسات وإجراءات ملائمة لتحديد مخاطر البلدان ومخاطر التحويل ،وكذلك لقياس وتقييم ومراقبة هذه المخاطر،والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب.
	المبدأ الثاني والعشرون: مخاطر السوق	تتأكد السلطة الرقابية ان يكون لدى المصارف إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر السوق ،وتأخذ بعين الاعتبار درجة تقبل المخاطر لدى هذه المصارف ،وطبيعة المخاطر ،وأوضاع السوق والاقتصاد لديها ،ومخاطر التدهور الكبير في سيولة السوق .ويشمل ذلك ،سياسات وإجراءات احترازية لتحديد مخاطر السوق وقياسها وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب.
	المبدأ الثالث والعشرون مخاطر أسعار الفائدة.	يتم التأكد أن يكون لدى البنوك أنظمة ملائمة لتحديد مخاطر أسعار الفائدة في سجلات كل منها ،وقياسها وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب .

	المبدأ الرابع والعشرون : مخاطر السيولة	تضع السلطة الرقابية سياسات وإجراءات تتلاءم مع درجة تحمل المخاطر لدى المصارف،وذلك لتحديد مخاطر السيولة وقياسها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها أو الحد منها وإعداد تقارير دورية بشأنها،ولا تقل متطلبات السيولة هذه على أقل تقدير،عن معايير لجنة بازل السارية،وذلك للمصارف النشطة على المستوى العالمي.
	المبدأ الخامس والعشرون المخاطر التشغيلية.	تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية،حيث يشمل هذا الأخير،على سياسات وإجراءات احترازية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقديرها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها أو الحد منها،وإعداد تقارير بشأنها بشكل منتظم.
	المبدأ السادس والعشرون التدقيق والرقابة الداخلي	تتأكد السلطة الرقابية ان يكون لدى المصارف،أطر عمل مناسبة للرقابة الداخلية، حيث تشمل ،ترتيبات واضحة لتفويض السلطات والصلاحيات،مع فصل الوظائف التي تفرض التزامات على المصرف،وقيام المصرف لعمليات الدفع ،بالإضافة إلى المحافظة على سلامة القيود المحاسبية حول موجوداته ومطلوباته. والتأكد من توافق هذه الإجراءات مع بعضها البعض،وحماية الأصول،ووجود إدارات مستقلة ومتناسبة للتدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال ،للتحقق من الالتزام بهذه الضوابط والقوانين والأنظمة الأخرى السارية.
	المبدأ السابع والعشرون: التقارير المالية والتدقيق الخارجي	تتأكد السلطة الرقابية أن تعد المصارف قوائم مالية طبقا للسياسات والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها دوليا،وتنشر سنويا البيانات والمعلومات التي تعكس وضعها المالي بصورة عادلة ، كما تتأكد أيضا أن يكون

		لدى المصارف حوكمة وإشراف بشكل كاف على وظيفة التدقيق الخارجي.
	المبدأ الثامن والعشرون: الإفصاح والشفافية.	تلتزم المصارف بنشر المعلومات بشكل منتظم على أساس مجمع أينما كان هناك حاجة،وعلى أساس فردي يمكن الاطلاع عليه بسهولة بشكل يعكس الوضع المالي لهذه المصارف وأداءها وتعرضاتها على المخاطر، وكذلك استراتيجياتها لإدارة المخاطر ،بالإضافة غلى سياسات والإجراءات المتعلقة بالحوكمة.
	المبدأ التاسع والعشرون: إساءة استخدام الخدمات المالية.	تتأكد السلطة الرقابية،أن يتوافر لدى المصارف سياسات وإجراءات مناسبة،تتضمن قواعد صارمة تتعلق بالعناية الواجبة بحماية العملاء تعزز تطبيق معايير مهنية وأخلاقية عالية المستوى في القطاع المالي،وتحول دون،استخدام المصرف لأغراض القيام بأنشطة إجرامية بقصد،أو دون قصد.

المصدر: اللجنة العربية للرقابة المصرفية،مرجع سبق ذكره ،ص ص 16-24.

المبحث الثاني:الإطار العام للجنة بازل حول الرقابة المصرفية ومقرراتها..

في ظل تصاعد المخاطر البنكية،بدأ التفكير في البحث عن وسائل مواجهتها وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في العديد من الدول،وقد تشكلت لجنة بازل للأنظمة البنكية والرقابية من مجموعة الدول الصناعية الكبرى تحت إشراف بنك التسويات الدولية،ومن أهم إصداراتها نجد، اتفاقية بازل1 سنة 1988،اتفاقية بازل 2 سنة 2004،اتفاقية بازل 3 سنة 2010 والتي سوف نتعرف على مضمون كل منها في هذا المبحث.

المطلب الأول:لجنة بازل ومبادئها.

1-تعريف لجنة بازل:

هي لجنة استشارية تأسست سنة 1974 أنشئت بقرار من محافظي البنوك المركزية مجموعة الدول الصناعية العشر،فهي مؤلفة من كبار ممثلي السلطات الرقابة المصرفية والدول الصناعية حيث تتألف من

11 دولة: بلجيكا،كندا،فرنسا،المانيا، إيطاليا،اليابان،هولندا،السويد،سويسرا،المملكة المتحدة،الولايات المتحدة الأمريكية،ثم انضمت لكسمبورغ، واسبانيا،واصبح العدد 13

مقر هذه اللجنة هو مقر بنك التسويات الدولية، المتواجد بسويسرا.

حيث توجد أمانتها الدائمة،فالهدف الرئيسي من وجودها هو تحسين مستوى الرقابة البنكية بين البنوك وذلك في ثلاث جوانب ،وهي كالاتي:

-فتح حوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة البنكية؛
-التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة؛
-تحفيز ومساعدة نظام رقابي ومعياري يحقق ا لامان لكل المتعاملين ،ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

2-اتفاقية بازل 1لسنة 1988:

نظرا لأهمية وخطورة النشاط البنكي،وتنامي تيار العولمة فقد تم الاهتمام بوضع معايير دولية للرقابة ،في إطار ما يسمى باتفاقية بازل 1،وذلك بالتركيز على كفاية رأس مال البنك،ومدى قدرته على امتصاص الخسائر.

قامت لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين ،الأولى متدنية المخاطر ،وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي ،أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر،وتضم باقي دول العالم [11] OECD. والتنمية

و لقد بذلت بازل كافة جهودها لدراسة موضوع معيار كفاية رأس المال الذي يحدد الأدنى من رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به البنوك من اجل مواجهة المخاطر الائتمانية ،وتتكون هذه النسبة ممايلي[12]:

-رأس المال:ويمثل البسط في نسبة كفاية رأس المال،وينقسم إلى شريحتين،رأس مال أساسي ،ورأس مال تكميلي حيث تتكون الشريحة الأولى من الأسهم العادية والاحتياطات المعلنة،أما الشريحة الثانية (رأس المال التكميلي) فيتكون من الاحتياطات الغير معلنة،المخصصات العامة للديون والقروض المساندة.

-الأصول المرجحة بالمخاطر: وتمثل المقام لنسبة كفاية رأس المال وهي عبارة عن ترجيح أصول البنك داخل وخارج الميزانية باستخدام أوزان المخاطرة حددتها لجنة بازل كمايلي: 0.10.20.50.100% فمثلا تم تخصيص وزن 100% المخاطرة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص.

---

[11] العموري ميلود،مصمودي طلال، **مرجع سبق ذكره،ص8.**

[12] بن ساعد عبد الرحمان،صابور سعاد،مداخلة اتجاهات بنك الجزائر في تطبيق مقررات لجنة بازل و أثارها على البنوك التجارية،جامعة الجزائر3،ص3.

وتجدر الإشارة أنه تم تعديل هذه النسبة سنة 1996 بإدراج مخاطر السوق في مقام النسبة،حيث أصبحت :

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال القاعدي الإجمالي}}{\text{الاصول المرجحة بأوزان المخاطر} + 12.5 * \text{مقياس المخاطر}} \geq 8\%$$

أي على الأقل يحتفظ البنك برأس مال مساو ل8 % لمجموع الأخطار المرجحة بأوزان معينة.

*رأس المال حسب بازل 1:يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لاي بنك ،ويتكون من الأتي:

أ:رأس المال الأساسي:تتكون من رأس مال النظامي،الاحتياطات المعلنة،الأرباح المحتجزة.

ب:راس المال التكميلي(المساند):يتكون من مايلي:

-الاحتياطات غير المعلنة:وتكون بموافقة السلطة الرقابية

-احتياطات إعادة تقييم الأصول:حيث يخصم نسبته 55%منها لامكانية تذبذب قيمتها

-مخصصات المخاطر:لا تتعدى 1.25% من الأصول والالتزامات المعرضة للخطر المرجح

-القروض المساندة:وهي التي لاتزيد فترة استحقاقها عن 5سنوات والاقتراض التساهمي،ويشترط ان لا تزيد قيمتها عن 50% من رأس المال الأساسي.

-المحذوفات:يحذف من رأس المال الأساسي ما يلي:شهرة البنوك إذا تضمنتها أصول ،الاستثمار في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى،الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

*الأخطار الائتمانية حسب بازل 1:أهم ما ركزت عليه نذكر مايلي :

أ-تصنيف الدول:التفرقة بين الدول من ناحية المخاطر:

-دول منخفضة المخاطر وهي مجموعة الدول العشرة إضافة إلى سويسرا و المملكة العربية السعودية.

-باقي الدول:تتميز بارتفاع درجة المخاطر فيها نظرا لظروفها الاقتصادية والسياسية.

ب:تحديد أوزان المخاطر:لقد قامت بتقسيم الأصول إلى نوعين هما:

-أصول الميزانية:عدم قدرة البنك على استرجاع أمواله تختلف من أصل إلى أخر ومن متعامل إلى أخر،وبصفة عامة قسمتها إلى فئات تتروح أوزانها ما بين 0إلى 100%.

-الأصول خارج الميزانية:يتم تحويلها إلى أصول ائتمانية عن طريق ضرب مبالغها في معاملات تحويل محددة،ثم ترجحها بالأوزان المقابلة لها وفقا للمستفيد منها.

3- ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل1:

لقد انطوت بازل 1على عدة سلبيات وايجابيات :

3-1ايجابيات اتفاقية بازل 1:

تتمثل في مايلي:

حث البنوك على أن تكون حريصة في توظيفاتها،من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان من حيث المخاطرة،والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها،بل ربما تضطر البنوك أيضا الى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول اقل مخاطرة،إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال.[13]

-الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة.

-المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنك وجعلها أكثر واقعية.

-إعطاء دور أكثر فعالية للمساهمين من مجرد حملة اسهم ينتظرون العائد من البنك إلى الاهتمام بسلامة المركز المالي له بما يساند الجهات الرقابية في عملها وحتى البنوك.[14]

-إدراج مخاطر السوق وتقسيم الأموال الخاصة إلى ثلاث شرائح ،بحيث ستحدث هذه المعالجة هامش أمان يستوعب المخاطر غير النوعية.

-حقق بازل 1 درجة أساسية من تمييز المخاطر خلال نظام بسيط لإعطاء اوزان المخاطر ،وتمثل ابتكار اساسي في إدراج التعرض للمخاطر إلى مكافآت الائتمان.

- توفير المعلومة حول البنوك،بما يمكن المتعاملين من المقارنة والاختيار فيما بينها.

-سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد.

-تعزيز صلابة واستقرار النظام المصرفي،ورفع كفاءة الجهاز المصرفي وتفعيل دور السلطات الرقابية لا سيما لحماية المودعين.

2-3 سلبيات اتفاقية بازل 1:

وجهت لها عدة انتقادات يتمثل أهمها فيمايلي:

---

[13] باهي نوال وبصاشي هدى،**فاعلية لجنة بازل للرقابة المصرفية في الحد من التعثر المصرفي ودعم الاستقرار المالي،** ملتقى دولي حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الإستقرار المالي في الجزائرالمنعقد يومي 24-25 أكتوبر2018،جامعة يحيى فارس المدية،ص11.

[14] الحاج دعمي وعبير لخشين،**واقع تكيف البنوك الجزائرية مع اتفاقية لجنة بازل**، ملتقى دولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على استقرار المالي في الجزائر يومي 24-25 أكتوبر 2018، جامعة المدية، ص6.

-أنها ركزت على مخاطر الائتمان فقط،رغم أنه هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيرا على وضعية البنوك.

-الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة،وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول.

-لم تعد تواكب تطورات تقنيات المخاطر على مستوى البنوك والابتكارات المالية.

-أوزان ترجيح جزافية وفئات أصول ضيقة لا تأخذ بعين الاعتبار التنوع القطاعي في محفظة أنشطة البنك.

-صعوبة تعميم تطبيق اتفاقية بازل 1 على دول العالم،لوجود فوارق بين معايير المحاسبة والممارسة التنظيمية.

-لم تواكب مقررات بازل 1 تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية.[15]

-على الرغم من أن مقررات اتفاقية بازل 1 كانت بمثابة خطوة نحو قيام البنوك بالاحتفاظ بنسبة من رأس المال،وفقا لحجم المخاطر التي قد تتعرض لها،فان تعريف المخاطر الذي تضمنته تلك المقررات قد انطوى على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول المصرفية،حيث تم التركيز بصفة أساسية على مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك،وعلى الرغم من أخذ مخاطر السوق في الحسبان في التعديل الخاص ب 1996،إلا أنه لم يتم تناولها بصورة شاملة حيث تم التركيز على مخاطر السوق بالنسبة لبنوذ محفظة المتاجرة فقط،ولم يتناو ل لمخاطر السوق التي يتعرض لها بقية بنوذ أصول والتزامات البنك،كما لم يتم الإشارة إلى مخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة التي أصبحت جانبا أساسيا من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في العصر الراهن.

المطلب الثاني:مقررات إتفاقية بازل 2و3.

1.إتفاقية بازل2

1-1-مضمون اتفاقية بازل2:

تم إصدار هذه الاتفاقية عام 2004من أجل تغطية النقائص التي عرفتها اتفاقية بازل 1 ولمواكبة التطورات التي عرفتها الصناعة البنكية [16] ،ونظرا لارتفاع نسبة المخاطر وظهور أزمات مالية حادة في التسعينيات من القرن الماضي، فقد اختلفت بازل الأولى عن الثانية ،حيث ركزت بازل 1 على أهمية تحقيق البنوك لمعدل كفاية رأس المال،ولم ترتكز إلا على المخاطر الائتمانية،وذلك بموجب اتفاق 1988،وبعد ذلك التعديل أدى بإضافة مخاطر السوق في عام 1996 ،فإن اتفاقية بازل 2 ركزت في محورها الأول على أساليب القياس المختلفة لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، وأعطى للبنوك الحرية في استخدام أساليبها ونماذجها الداخلية،كما ركز في محوره الثاني على أهمية إدارة المخاطر المصرفية ،حيث أن العبرة ليست في تحقيق

[15] العموري ميلود،مصمودي طلال ، مرجع سبق ذكره، ص10

[16] بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد، ،مرجع سبق ذكره،ص3 .

معدل مناسب لكفاية رأس المال فقط،ولكن ايضا إدارة البنوك [17].بصورة سليمة تجعله في أمان من الأزمات المصرفية.

1-2-أهداف اتفاقية بازل 2:

مع تطورات الحاصلة في السوق المصرفية العاملة،عملت لجنة بازل إلى وضع إطار جديد لكفاية رأس المال ،بحيث يركز على الأهداف الرقابية:[18]

-الاستمرار في تعزيز وسلامة النظام المالي.

-الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.

-التركيز على المصارف الناشطة عالميا .

كما إن من مبادئه الأساسية يجب أن تكون مناسبة للتطبيق في كل البنوك على اختلاف درجة تطورها،فالنظرة التي جاءت بها اتفاقية بازل 2 فيما يخص كفاية رأس المال ينتظر أن يشكل حجر الأساس في عملية الهندسة المالية الجارية حاليا،حيث من الغايات المرجوة هو تعزيز وسلامة النظام المالي العالمي،وذلك بارتكاز على تكوين رأس المال كافي لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة.

1-3-الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل2:

تعتمد لجنة بازل لتحقيق الأهداف المرجوة في إطارها الجديد على ثلاث دعائم،كمتطلبات دنيا لرأس المال كما هي محددة في إطار 1988،ومتابعة من قبل السلطات الرقابية لكفاية رأس المال والانضباطية السوقية ،وكل هذه الدعائم مطلوبة من أجل الرقابة والإشراف على صحة النظام المالي وأيضا صحة المؤسسات المصرفية.

الركيزة الأولى من مقررات بازل2: الحد الأدنى من كفاية راس المال:

أ-المخاطر التي تغطيها نسبة الملاءة لبازل 2:

تعتبر مقررات بازل 2اكثر تعقيدا من مقررات بازل 1،بتطوير ممارسات إدارة المخاطر وإدراج أساليب قياس جديدة تأخذ بعين الاعتبار ثلاث مخاطر كبرى تتعرض لها البنوك:مخاطر الائتمانية (لازالت تنال أهمية

[17] العموري ميلود،مصمودي طلال، **بازل 1 ، 2 ، 3**،مرجع سبق ذكره،ص11.

[18] عزي هاجر وعروس إيمان،**اتفاقية بازل واثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري** ، ملتقى دولي حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر يومي 24-25 أكتوبر 2018،جامعة المدية، ص6.

الكبرى في الدالة الجديدة)، مخاطر السوق (تؤخذ في الحسابات منذ إصلاحات 1996 لنسبة كوك)، والمخاطر التشغيلية(وهي التي تشكل المستحدث الرئيسي في الاتفاقية).

ب-تشكيلة الأموال الخاصة وفق مقررات بازل2:

قامت اللجنة بالتركيز على العناصر ذات الأهمية الكبرى من الأموال الخاصة لميزانية البنك ،حيث يحث توجيه الاتحاد الأوروبي على ان الأموال الخاصة للأساس يجب أن تمثل 50% على الأقل من إجمالي الأموال الخاصة المطلوبة لأجل تغطي مخاطر الائتمان،أما الباقي لا يؤمن إلا بشريحة الأموال الخاصة التكميلية.

الركيزة الثانية: مراقبة إشرافية عالية المستوى:

وفقا لعملية المراقبة الإشرافية فإن هناك أربع مبادئ يلزم توفرها:

-يجب أن تكون لدى البنوك الوسائل اللازمة لتقييم الكفاية الكلية من أموالها الخاصة بدلالة الشكل العام للمخاطر،والإستراتيجية الهادفة للحفاظ على المستوى الكافي كحد أدنى.

-يجب ان تتخذ سلطة الرقابة الإجراءات اللازمة لمعالجة الاختلال في التزام البنك بنسب الأموال الخاصة الرقابية ومتطلباتها على ضوء عملية التقييم لأداء البنك اتجاه المخاطر

-يجب على السلطة الرقابية تشجيع تطلع البنوك إلى مستويات أعلى من الأموال الخاصة (الحد الأدنى نسبة 8%).

-تتدخل السلطة الرقابية في وقت مبكر لتجنب هبوط الأموال الخاصة عن المستويات الدنيا ،كما تطالب هنا البنك باتخاذ العمل العلاجي الضروري لإعادته إلى حالته السابقة أو المحافظة على المستوى الحالي على الأقل.

الركيزة الثالثة:إنضباط السوق:

لانضباط السوق والسعي لاستقراره، يتطلب هذا الشفافية على رأس المال ومدى تعرض للمخاطر من طرف كل بنك ،ومختلف الطرق المتبعة لقياس المخاطر حتى يكون للعملاء والدائنون علما بها.

فبالنسبة لكفاية رأس المال سمحت الخطة الجديدة للبنك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق ،كما منحت لها المرونة في التطبيق،إذ تعطي هذه الإتفاقية للبنوك حرية اختيار المناهج ،فكل واحد حسب حجمه وكذا قدرته على التعامل مع المخاطر.

يتم قياس معدل كفاية رأس المال وفقا للمعادلة الاتية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر} + 12.5 * \text{مقياس المخاطر}} \geq 8\%$$

وبناءا على تقييم الجهات الرقابية لقدرات البنوك في إدارة مخاطرها،فان اتفاقية بازل 2تمنح الخيار للبنوك في اعتماد إحدى النتائج الثلاثة لتحديد رأس المال لمواجهة المخاطر وهي كمايلي :

-النموذج الموحد الذي يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان.

-نموذج التصنيف الداخلي I R .

- نموذجIRB المتقدم أو المنهج القائم على النماذج .

2-إيجابيات وسلبيات بازل2:

إن أهم الانعكاسات ا إيجابية والسلبية لهذه الاتفاقية تتمثل فيمايلي[19]:

2-1-الإيجابيات:

- ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي.

- ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وانظمة متكافئة ما بين الدول واقتصرها فقط على المخاطر التي تتحملها.

- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس مال البنوك التي تطبق التقييم الداخلي.

- توسيع المخاطر مع إتخاذ بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.

2-2- السلبيات:

- تتواكب مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها.

- تعتبر تحدي حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.

- لم تعطي تصنيف ائتماني لبعض ممارسات البنوك، بما يضاعف من تكاليف التمويل لديها.

3.إتفاقية بازل 3

صدرت اتفاقية بازل3 في مقر بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010،(إرساء واستقرار)،اجتمعت لجنة بازل مع محافظي البنوك المركزية،والمسؤولين الماليين للأعضاء 27 للجنة ،وتم المصادقة عليها ،حيث تمت الموافقة على سن قواعد أكثر صرامة بشأن إدارة المصارف في محاولة لجعل هذه

[19]الحاج دعمي و إيمان لخشين،مرجع سبق ذكره،ص 8.

الصناعة أكثر قدرة على مواجهة الأزمات ،وهي عبارة عن حزمة جديدة من المعايير التنظيمية دخلت حيز التنفيذ ابتداءا من جانفي2013 ،وخلال أجل امتد إلى غاية السنة الحالية 2019.[20]

3-1-أسباب ظهور لجنة بازل 3:

عقب حدوث ا أزمة المالية العالمية 2008،اجتمعوا القائمين على لجنة بازل للرقابة المصرفية لإعداد قواعد جديدة لانقاد النظام المصرفي من هذه الأزمة التي عصفت به تحت مسمى مقررات بازل 3،إن حدوث الأزمة بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل 2 في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية على المحك كونها جاءت لتعزز صلابة النظام المصرفي ،هو ما عجل بمراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية،ويمكن إيراد أهم أسباب نشوء هذه الأزمة اعتمادا على بازل 2 مايلي[21]:

أ-نقص رؤوس الأموال الملائمة:

كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم تتوفر على المستوى الكافي من رؤوس الأموال الخاصة ذات نوعية جيدة لتغطية المخاطر،و المقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك،ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدتها البنوك وتكوين النواة الصلبة أو ما يطلق عليه المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للأزمة.

ب-عدم كفاية شفافية السوق :

بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي ،مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك لاخر ،لأن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر،وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لأنعكاسات المعلومات الخاطئة في النظام المصرفي والإقتصاد ككل.

ج-إهمال بعض أنواع المخاطر:

رغم أن اتفاقية بازل 2 جاءت بمفهوم واسع للمخاطر المصرفية إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة،ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض،المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر.

---

[20] بوزيد حميد و قرشي خديجة،الإطار النظري لمؤشرات الملاءة بازل 3،ومؤشرات الملاءة 2 لمؤسسات التأمين،ملتقى دولي حول انعكاسات، تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الإستقرار المالي في الجزائر يومي 24-25أكتوبر 2018،ص7.

[21] العشاب إيمان، **إدارة المخاطر المصرفية وفق متطلبات اتفاقية بازل3** ، ملتقى دولي حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الإستقرار المالي في الجزائر يومي 24-25أكتوبر 2018 جامعة المدية ،،ص ص10-11.

د-نقص في سيولة البنوك:

لقد كانت من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة،وهو ماكان له انعكاسا سلبيا عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة ،والتي نتج عنها تدافع للمودعين لسحب أموالهم من ابنوك.

ه-المبالغة في عملية التوريق المعقدة:

حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية غلى خارجها،مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع،علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق وقد بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية.

و-الإفراط في المديونية:

لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية، وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها،وقد ترافق مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

2-3- إصلاحات التي جاءت بها بازل 3:

إن أهم ما جاء في مقررات بازل3 كمايلي[22]

-إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي، وهو يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل على الأقل 4.5% من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة المقدرة ب2% في بازل2.

-تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الأساسي الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7%،وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع الأرباح على المساهمين أو منح مكافآت مالية لموظيفيهم ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي وصلت إلى عام 2013 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

-بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الأثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح ما بين 0% و 2.5% من رأس المال الأساسي مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك،وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها اتجاه العملاء.

[22] الحاج دعمي وإيمان لخشين،**واقع تكيف البنوك الجزائرية مع اتفاقية بازل**، مرجع سبق ذكره، ص9.

-رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال والتي من المفترض بدأ العمل بها تدريجيا في عام 2015 ونفذت بشكل نهائي في سنة 2019.

-اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة التي لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف القادة لدول المجموعة العشرين حيث يتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر سيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة ،مثل السندات الحكومية.

3-3- المعالم الأساسية لإتفاقية بازل 3:

أهم ما توصلت إليه اللجنة تمثل في:

-رفع كمية ونوعية الأصول الخاصة في البنوك وذلك لتعزيز قدرتها على إمتصاص الخسائر والتحكم في التسيير في فترات الضغط، ولهذا تم إدخال تغييرات جوهرية على تعريف رؤوس الأموال الخاصة.[23]

نسبة كفاية رأس المال وفقا لإتفاقية بازل3= $\frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الإئتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}} \geq$ **8%**

جدول رقم 2:متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل3.

	حقوق المساهمين	رأس المال الفئة 01	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	**%8**
رأس المال التحوطي	%2.5	-	-
الحد الأدنى +رأس المال التحوطي	%7	%8.5	**%10.5**
الاحتياطي المعاكس للدورة الإقتصادية	0%إلى2.5%	-	-

المصدر: ياقوتة سمارة ،اتفاقية بازل ودورها في تعزيز الإستقرار المالي والمصرفي العالمي،ملتقى دول حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة والإستقرار المالي في الجزائر،جامعة المدية،ص10.

[23] يمينة شوشة،، مرجع سبق ذكره،ص34

جدول رقم 03: مراحل تنفيذ مقررات بازل 03.

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى من نسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%2	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	**%4.5**
الحد الأدنى من نسبة رأس المال من حقوق المساهمين+رأس مال التحوط	%2	%3.5	%4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	**%7**
لحد الأدنى لرأس المال الفئة1	%4	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	**%6**
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	%4	%8	%8	%8	%8	%8	%8	**%8**
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال+رأس مال التحوط	%8	%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.875	**%10.5**
التخفيضات من الأسهم العادية للفئة 1	-	-	%20	%40	%60	%80	%100	**%100**

المصدر:شوشة يمينة،مرجع سبق ذكره،ص35.

- ركزت على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة البنوك،وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ الاستحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك،أسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقية السابقة.[24]

- نصت على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر ،وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

- أدخلت نسبة جديدة تعرف بنسبة الرفع المالي ،والذي يقصد به استعمال مصادر الأموال عن غير طريق إصدار الأسهم،ويسمح للمؤسسات المالية بالعمل على زيادة العائد المتوقع على رأس مالها،مع زيادة مصاحبة

[24] عبد القادر موزاوي وعائشة موزاوي، **اتفاقية بازل3 كدعامة لتطوير النظام المصرفي العالمي**، ملتقى دولي حول إنعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة المالية والاستقرار المالي في الجزائر ،جامعة المدية،ص 11.

في مخاطر رأس المال الأساسي،وتعرضه للمخاطر،وتمثل هذه النسب الأصول داخل وخارج الميزانية دون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى،والحد الأدنى للرافعة المالية يجب أن لا يقل عن 3% (من خلال الدول المنوط للبنك المركزي)، والتي تحسب كما يلي :

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{إجمالي}} = \geq 3\%$$

- اعتمدت أساسا عن نظام يهدف إلى ح ث البنوك على أن لا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لأن ذلك يربط نشاطها بها ففي حالة النمو تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية ،أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فيتسبب في إطالة فترة هذا الركود.

- خلق معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك نظرا لأهميتها في القطاع المصرفي خاصة بعد حدوث الأزمة العالمية ولقد جاءت بنسبتين للسيولة الأولى في الأجل القصير والثانية في الأجل الطويل ،والتي تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال } \mathbf{30}} = \geq 100\%$$

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر}} = \geq 100\%$$

-إدارة المخاطر وراقابتها:أقرت بازل 3ضرورة تحسينها من خلال إدراج تعديلات مست على وجه الخصوص مبادئ عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في الدعامة الثانية من مقررات بازل 2،وذلك من أجل معالجة الأخطاء المسجلة في إدارة المخاطر البنكية.

-إنضباط السوق:ألزمت اللجنة البنوك ضرورة إفصاحها عن كل العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية والتخفيضات المطبقة،

وأيضا الافصاح عن معلومات واضحة ودقيقة في الوقت المناسب، حول ممارسات التعويضات والمكافات بما يسمح للمتعاملين في السوق إجراء تقييم دقيق وملائم للممارسات البنوك.

3-4- الأثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية بازل 3:

نلخصها في النقاط التالية[25]:

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال
- إنخفاض خطر حدوث أزمات مالية
- فرض ضغوطا على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأسمالها
- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأس مالها،وتحسين من نوعيته.
- التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل.
- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.

3-5- المقارنة بين بازل1،بازل2،وبازل3

جدول رقم 04 : المقارنة بين بازل 1،بازل 2،وبازل3.

	إتفاقية بازل 1	إتفاقية بازل2	إتفاقية بازل 3
رأس المال	ثلاث شرائح من رأس المال	لم تتغير	الرفع من نسبة الأولى وإلغاء الشريحة الثالثة
المخاطر الإئتمانية	تحسب أوزان المخاطرة للأصول حسب ما نصت عليه لجنت بازل وتتراوح بين 0إلى 100%	تغيير جذري للمعاملات ترجيح المخاطر أصبحت تعطى الأوزان حسب نوعية القرض وليس حسب الطبيعة القانونية.	وسعت في مفهوم المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها البنوك
المخاطر السوقية	تحسب وفق نموذجين (المعياري أو الداخلي)	لم تغير لكن سمحت للبنوك بوضع نموذج داخلي لتحديدها	لم تتغير
نسبة كفاية رأس المال	قدرت ب8%	لم تتغير	أصبحت 10.5%
السيولة	لم تحدد بنسبة موحدة	لم تحدد بنسبة موحدة	إضافة نسبيتن لقياس السيولة على المدى القصير والمدى الطويل

[25] يمينة شوشة، ،مرجع سبق ذكره،ص36.

بنود هيئات الرقابة ومتطلبات الشفافية	تهدف إلى تقوية مبدأ الرقابة المجمعة على الوحدات المصرفيةالعالمية العاملة في الداخل والخارج،وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك	إضافة بنود ومتطلبات جديدة تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق،أي ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة ونظام فعال لانضباط السوق والسعي لاستقراره.	أدخلت تعديلات على مبادئ عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في بازل 02،ألزمت البنوك بوضع برنامج شامل لاختبارات الضغط.
الرافعة المالية	لم تكن موجودة	لم تكن موجودة	إدخال نسبة جديدة على شكل رافعة تقيس مضاعف الرساميل يقدر حدها الأدنى ب 3%

المصدر:بوعلاقة نورة وفلاق علي،اليات تطبيق مقررات بازل 3 في القطاع المصرفي الجزائري،ملتقى دولي حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة والاستقرار المالي يومي24-25 أكتوبر2018، جامعة المدية،ص10.

المطلب الثالث: تأثير اتفاقيات بازل على النظام المصرفي الجزائري:[26]

في الجزائر حددت التعليمة رقم 94-74 الصادرة في29 نوفمبر 1994،معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر المعروفة عالميا، وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال.

فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8%، طبقت بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحدَّدت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999م، وذلك وفق المراحل الآتية:

-4%مع نهاية جوان 1994.

-5%مع نهاية ديسمبر 1995.

-6%مع نهاية ديسمبر 1997.

-7%مع نهاية ديسمبر 1998.

-8%مع نهاية ديسمبر 1999.

وقد حدَّدت المادة 5 من التعليمة السابقة كيفيَّة حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حدَّدت المواد 6 و7 العناصر التي تُحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكِّل

[26] سليمان الناصر ،**النظام المصرفي الجزائري وإتفاقيات بازل،** ملتقى دولي حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة والاستقرار
المالي يومي 24-25 أكتوبر 2018،جامعة المدية،ص9.

رأس المال الخاصَّ للبنك، بينما بيَّنت المادَّة 8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفَّر فيها عنصر المخاطرة، ثمَّ صنَّفتها المادَّة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصَّة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية، وكلُّ ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقرَّرات بازل 1.

اما بالنسبة لاتفاقية بازل2 فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم 03/02بتاريخ :2002/11/14، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشياً مع ما ورد في هذا الاتفاق،إلا أن اتفاقية بازل 2 يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق، مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالمياً كما حدث مع اتفاق بازل1.

1-الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية بازل3 على البنوك الجزائرية[27] :

إن تطبيق النظام الجزائري لمق ررات اتفاقية بازل 3 قد ينتج عنه مجموعة من الآثار التي يمكن حصرها فيمايلي:

– إن التأخر في تطبيق الاتفاقيتين 1و2،يعني أن البنوك التجارية العمومية لم تطبق بعد التقنيات والطرق المتضمنة فيها،وبالتالي وجدت صعوبات في التأقلم معها،وهذا على عكس البنوك التجارية الخاصة حيث وضعها أحسن لأنها تعتبر فروع لبنوك تجارية أجنبية طبقت الإتفاقية،واستفادت من خبرتها فيذلك.

–يعتبر مستوى كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية العمومية مقبولا،وذلك بغض النظر عن كيفية حسابها،فهي أكبر من النسبة الدنيا،ذلك لكبر حجمها وسيطرتها على القروض الممنوحة مما يعظم من مخاطرها،اما البنوك التجارية الخاصة فرأسمالها صغير وقروضها محدودة، ممايعني الضعف في مخاطرها.

–سيدفع التبني لمعايير اللجنة المصرفية الدولية بازل 3 من طرف البنوك الجزائرية باتجاه رفع كلفة الخدمات البنكية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة، وذلك مقابل تطبيق ضوابط اكثر تدخلا في هيكل رأس المال تلك البنوك ومجوداتها،وبالتالي تتحمل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

-على البنوك أن تكون قادرة على تحديد احتياجاتها الرأسمالية دون أي دعم حكومي وإلا يصبح هذا التنظيم عديم الفائدة.

–إن تطبيق نظام بازل3 سيجعل من برامج الدولة الجزائرية في معاناة،وسيضع البنوك التجارية العمومية في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية للبلاد خاصة في ظل ازمة ترشيد النفقات التي شهدتها الجزائر منذ 2016.

[27]يوسف بودلة و حمزة كواديك، نحو تحقيق الإستقرار المالي في الجزائر على ضوء تكيف البنوك التجارية الجزائرية مع مقررات بازل 3، ملتقى دولي حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة والاستقرار المالي في الجزائر،جامعة المدية، ص 14

– سيؤدي وجود تعارض في تطبيق البنوك التجارية الجزائريةلبازل 3 إلى التحكيم الدولي،وذلك ما سيؤدي بالتوازي إلى التدخل في سيادة الدولة الجزائرية على بنوكها العمومية،وإلى تعطيل الاستقرار المالي في المنظومة المالية الجزائرية.

المبحث الثالث:إدارة المخاطر المصرفية والتعثر المصرفي.

يشكل القطاع المصرفي أهم القطاعات المصرفية،وإن أي خلل في عمل هذا القطاع يؤثر على كافة القطاعات،وللمخاطر تأثير على العمليات المصرفية وأصول البنك، وقد ازدادت هذه المخاطر في ظل التوسع في مظاهر العولمة وأهمها حرية وسهولة انتقال الأموال، وقد تتعرض البنوك إلى عدد من المخاطر من خلال مسار الأعمال المصرفية،وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول:مفهوم المخاطر المصرفية،طبيعتها،وأنواعها.

1-مفهوم الخطر:

يعرف الخطر على أنه الخسائر المادية والمعنوية المحتملة التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي دفع إلى حدوث تلك الخسائر[28].

والمخاطر هي الإنحراف عن تحقيق العائد أو النتائج الفعلية مقارنة بالمخطط لها[29].

1-1مفهوم المخاطر المصرفية:

لقد تعددت تعاريف المخاطر المصرفية نظرا لكثرة الباحثين في مجال الصيرفة ، وفي التالي سنعرض أهم هذه التعاريف :

– المخاطر المصرفية هي الفشل في تحقيق العائد والتقلب في القيمة السوقية للبنك،ويأتي الاهتمام بالمخاطر بسبب تذبذب العائد على الموجودات ينعكس في تذبذب القيمة الاسمية للأسهم.

– احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها،أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

– عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها أي رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية.

إذن يمكن القول بأن المخاطر المصرفية هي الخسائر المادية أو المعنوية التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه.

---

[28] إيمان العشاب، **إدارة المخاطر المصرفية وفق متطلبات بازل3**، مرجع سبق ذكره،ص5.

[29] دريد كمال ال شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015،ص156.

2-1طبيعة المخاطر المصرفية :

تنقسم المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها البنوك إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة ،وفيمايلي نتعرض إلى كل منهما[30]:

-المخاطر الخاصة (المخاطر غير نظامية):

يقصد بالمخاطر الغير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه.

-المخاطر العامة (المخاطر النظامية):

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.

ويرى الباحث أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع.

على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع.

2-أنواع المخاطر المصرفية:

2-1مخاطر السوق:

هي المخاطر التي تؤدي إلى التعرض للخسائر نتيجة التغير في ظروف السوق،ومن المخاطر الأخرى مخاطر الرواج والكساد الاقتصادي، فعند الرواج تزداد الحاجة إلى الأموال والاستثمارات وتؤدي إلى زيادة عوائد البنك،وعند الكساد تنخفض الحاجة إلى الأموال بسبب محدودية إلى الأموال بسبب محدودية الاستثمارات،وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أعمال وأنشطة البنوك وإيراداتها.

[30] منتدى المحاسب العربي، **المخاطر المصرفية** ،تاريخ الإطلاع 2019/01/12 23.00سا، https://accdiscussion.com/acc2891.html

ومن ضمن مخاطر السوق التقلبات في أسعار الأوراق المالية،التي تنجم عن التقلبات في أسعار السوق وأسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي[31].

2-2مخاطر سعر الفائدة:

تعد أهم المخاطر التي تتأثر بها إيرادات البنك،لأنها تؤثر مباشرة على حجم العوائد،إذ تشكل عوائد الفوائد 90%من إيرادات البنوك،وبالتالي فإن انخفاض في سعر الفائدة أو ارتفاع سيؤثر على إيرادات البنك،

وهي ناتجة عن عدم التأكد من تقلب أسعار الفائدة المستقبلية،فإذا ما تعاقد البنك مع عميل على سعر فائدة ثابت ثم ارتفع بعد ذلك سعر الفائدة السائلة في السوق ،فذلك يعني أن البنك قد تورط في استثمار ذو عائد منخفض وهناك احتمال أن يتعرض هذا البنك إلى خسارة في حالة توفره على فائض سيولة وينخفض سعر الفائدة للبنك المركزي.

3-2 المخاطر الائتمانية:

تشير الدراسات الخاصة بالأزمات المصرفية في مختلف الدول،أن معظم الأزمات كانت نتيجة تعثر الائتمان،والائتمان يجمع بين المنح(الدائن)،والأخذ(المدين)،ويمكن القول انه يمثل مبلغ من المال واجب الأداء مستقبلا مقابل منافع تم استلامها قبل ذلك كالسلع المشتراة أو القروض المتحصل عليها،أما المخاطر الإئتمانية فهي الخسائر المحتملة نتيجة رفض العملاء للسداد أو قدرتهم على السداد بالدين بالكامل وفي الوقت المحدد.[32]

وهي المخاطر الناجمة عن قيام البنك بمنح مبالغ كبيرة إلى مقترض واحد او شركة واحدة أو قطاع معين ،وعدم دقة البنك في تحديث الجدارة الائتمانية للعميل (قدرة العميل على التسديد) بسبب انخفاض كفاءة العاملين،وعدم دقة البيانات والمعلومات التي يتم تزويدها للبنك.[33]

4-2مخاطر السيولة والتسويات:

ينشأ خطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الآجال القصيرة،بدون تحقيق خسائر ملموسة وعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب،فمخاطر السيولة"هي المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج،بسبب تغير مفاجئ في سلك المودعين.

---

[31] دريد كمال ال شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، مرجع سبق ذكره ،ص168.

[32]لمياء قاسم شاوش،**دور مقررات لجنة بازل 3 في إدارةالمخاطر المصرفية على إثر أزمة الرهن العقاري** ، ملتقى دولي حول انعكاسات تكيف المؤسسات الماليةمع مؤشرات الملاءة المالية و الإستقرار المالي يومي 24-25 أكتوبر 2018،جامعة المدية ،ص2.

[33]دريد كمال ال شبيب،نفس المرجع السابق، ص 169.

ومن هذا المفهوم يتضح أن خطر السيولة هو وقوع المؤسسة المصرفية أمام عجز،لتلبية حاجيات الزبائن في أوقات معينة،فيحصل هذا الخطر نتيجة لوظيفة تحويل الآجال بالنسبة للبنك،بحيث تكون الاستخدامات عموما أكبر من الموارد.[34]

تكمن مخاطر السيولة في أنها السبب في تأثير على ملاءة البنك وبالتالي فقدانه للعملاء الذين يتحولون بسرعة إلى بنوك أخرى،ويمكن قياس مخاطر السيولة بالمعادلات الأتية[35]:

مخاطر السيولة= النقد الحاضر + النقد المطلوب / الودائع تحت

-تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تسديد قيمة السحب من طرف المودعين.

مخاطر السيولة= إجمالي الودائع / إجمالي

-تبين لنا هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة القروض من إجمالي موجوداته

مخاطر السيولة = إجمالي القروض / إجمالي

-تبين هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة القروض من إجمالي الودائع،وتأتي مخاطر السيولة عند ارتفاع معدل هذه النسبة لصعوبة تصفية القروض عند الحاجة إلى السيولة،وان الودائع غير كافية كمصدر تمويل إلى تغطية قيمة القروض.

2-5مخاطر القانونية:

هي المخاطر التي تنشأ عن عدم إمكانية التوافق مع القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية، مما يعرض البنك إلى إجراءات قانونية من البنك المركزي،وقد تنشأ المخاطر القانونية عن العقود غير القابلة للتنفيذ أو الغموض في الحقوق والالتزامات في العقود.

---

[34] سميرة حميد وإيمان قادري، **إدار ة المخاطر البنكية وفق مقررات لجنة بازل3لتحقيق الإستقرار المالي للبنوك** ،ملتقى دولي حول إنعكاسات تكيف
المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة والاستقرار المالي في الجزائر ،جامعة المدية،ص3.

[35] دريد كمال ال شبيب،مرجع سبق ذكره،ص170.

2-6مخاطر التشغيلية:

هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية للبنك أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات،وقد تنشأ عن أخطاء بشرية أو عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل أو عدم ملاءمة الإجراءات والضوابط.

2-7مخاطر الصرف الأجنبي:

وهي ناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف والتباينات في المكاسب تحدث بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف،أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات البنكية بالعملات الأجنبية.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية و الحد منها.

1-مفهوم إدارة المخاطر المصرفية:

تقوم إدارة المخاطر في مجال إدارة المشاريع على تحديد وتقييم وقياس المخاطر ثم وضع استراتيجيات لإدارتها تتضمن تقابل المخاطر من جهة أخرى تجنبها أو تقلل من أثارها السلبية.

أما إدارة المخاطر المصرفية فتشمل مجموعة الأدوات والتقنيات المطلوبة لتنفيذ استراتيجيات البنك تركز إدارة الأصول والخصوم على مخاطر السيولة،أسعار الفائدة، المخاطر التشغيلية والسوقية، وبذلك هدف إدارة المخاطر وإدارة الأصول هو تحقيق مفاضلة بين المخاطر والعائد.[36]

2-أهمية إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها:

وتتمثل في مايلي:[37]

-تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما يؤثر على ربحية المصدر.

-المساعدة في تشكيل رؤية واضحة وتحديد خطة وسياسة العمل.

---

[36]لمياء قاسم شاوش،**دور مقررات لجنة بازل 3 في إدارةالمخاطر المصرفية على إثر أزمة الرهن العقاري** ، مرجع سبق ذكره،ص3.

[37] بلول بن سعدة و عبد الجليل توات، **إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل 3**، ملتقى دولي حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة المالية والاستقرار المالي ،جامعة المدية،ص 7.

-المساعدة في إتخاذ قرارات التسعير.

-المعرفة المتزايدة وفهم التعرض للمخاطر وأن المنهج النظامي والقائم من المعلومات الكاملة والدقيقة لإتخاذ القرار يقلل من إحداث الفوضى.

-وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.

-تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.

-إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.(الرهن العقاري)

-الثروة التكنولوجية التي أدت إلى ظهور مخاطر جديدة متعددة للبنك نتيجة التوجه إلى العمل المصرفي الإلكتروني مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية.

-التأكد من حصول البنك على عائد مناسب لمواجهة المخاطر.

-استخدام المخاطر كسلاح تنافسي.

-استيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات.

-حصر إجمالي التعرض للمخاطر.

-تحديد تركز المخاطر.

3-خطوات إدارة المخاطر:

نلخصها في مايلي[38]

- تحديد المخاطر وتعريفها من خلال تحليل طبيعة المخاطر التي يواجهها البنك، وتأثيرها وأهميتها بالنسبة إلى العمل والمكان الذي تحدث فيه داخل البنك.

- تحليل المخاطر وخاصة التأكيد على المخاطر نادرة الحدوث لأن نتائجها تكون ذات اثار كبيرة.

- قياس المخاطر التي هي عبارة عن محاولة الحصول على بعض المقاييس لنتائج مستقبلية محتملة باستخدام النماذج المتاحة، وأهمها نموذج الفجوة والفترة الزمنية ونماذج قياس المخاطر الإئتمانية.

- استخدام نماذج قياس مخاطر سعر الفائدة للتعامل مع المخاطر والحد منها، والتي تركز على مخاطر معدلات الفائدة وجود الإئتمان والسيولة ونفقات التشغيل وهذه النماذج هي:

أ-نموذج الفجوة: هو النموذج الذي يقيس مخاطر سعر الفائدة وتحليل حساسية عائد البنك، ومدى تأثير التغير في معدل الفائدة على صافي الدخل من الفوائد ،وهذا يرتبط بالعناصر الاساسية المحركة لحالة حجم

[38] دريد كمال ال شبيب ، مرجع سبق ذكره الصفحات 173-176.

الموجودات والمطلوبات من خلال مقارنة حساسية معدل الفائدة على الموجودات وحساسية المعدل على المطلوبات ،ومخاطر معدل الفائدة يتم قياسها من خلال حساب الفجوة لفترات زمنية مختلفة وعلى أساس طبيعة وحالة البيانات في المركز المالي في الفترة الثابتة،ولذلك يمكن أن نختبر قيمة الفجوة من خلال معرفة قيمة الدخل الصافي من الفوائد الذي سوف يتغير إذا تغير معدل الفائدة.

ب-نموذج الفترة الزمنية: يهتم بمطابقة الفترات الزمنية بهدف تثبيت القيمة الصافية للربح، وإن نموذج الفترة الزمنية يعد مفيدا عندما يكون التغير في أسعار الفائدة قليلا، وإن استخدام وتحليل البيانات في نقطة زمنية محددة وليس بصورة تراكمية ممتدة زمنيا يساهم في كشف المخاطر.

- الرقابة المصرفية الفعالة على المخاطر والخسائر المحتملة، وهدفها الأساسي المحافظة على الإستقرار والثقة بالنظام المصرفي والبنك وحماية أموال المودعين وغيرهم من الدائنين، ويكون من خلال تطوير الرقابة المصرفية باستخدام نظام مراقبة تصنيف البنوك ، والذي يعكس عناصر اساسية في العمل المصرفي ككفاية رأس المال وجودة الأصول والإدارة والارباح والسيولة .

وتحليل الحساسية لمخاطر السوق،واستخدام نظام تقييم مخاطر البنوك، نظام الرقابة الدولي في إطار لجنة بازل للرقابة، والتي تتضمن حساب رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان،مع وجود آلية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الاقتصادي من خلال تقييم المخاطر، والإفصاح عن رأس مالها ومدى التعرض للأخطار والطرق المستخدمة في تحديد حجم المخاطر،ومعالجتها وإعداد تقارير واضحة ومحددة والفصل بين المهام واستخدام مقاييس للمخاطر مفهومة وواضحة.

- التحكم بالمخاطر ووضع السياسات والالتزام بها وتعزيز الكفاءة في حالة وجود إدارة مستقلة.

4-أهم وسائل الرقابة على المخاطر المصرفية:

إن أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة على مخاطر البنوك تتمثل فيمايلي:

- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال.

- اعتماد معايير وقواعد إرشادية كافية لمنح الائتمان.

- كفاية وتقييم سياسات البنك في تحديد جودة الأصول وكفاية مخصصات الديون المعدومة.

- وضع ضوابط للحد من مخاطر التركز المصرفي.

- وضع معايير وضوابط للحد من مخاطر الدول وأسعار الصرف الأجنبي.

- استخدام نظم قياسية دقيقة تحلل مخاطر السوق وتتحكم بها.

- تحليل مخاطر سعر الفائدة وإدارة السيولة ومخاطر التشغيل.

المطلب الثالث: التعثر المصرفي.

1-مفهوم التعثر المصرفي:

هو نشوء أزمة سيولة في البنك بسبب الفرق بين إجمالي المطلوبات وإجمالي الموجودات المصرفية،ويؤدي إلى تآكل رأس المال للبنك،أي أن التعثر هو تلك الحالة التي تصبح بموجبها البنوك عاجزة عن مواجهة السحوبات الكبيرة من الودائع نظرا لانخفاض السيولة بسبب تعرض البنك إلى مشاكل وصعوبات وصدمات تؤثر على قيمة أصوله وتجعلها غير قادرة على تسديد الالتزامات سواء كانت مرتبطة بسحب الودائع أو مرتبطة بمنح البنك القروض لعملائه.[39]

كما أنه هناك فرق بين التعثر المصرفي والإفلاس إذ أن ا إفلاس يعبر على الحالة القانونية للعميل يصل إليها حين يعجز عن الوفاء بالدين عند استحقاقه فيسعى الدائنين إلى إشهار إفلاسه، فهو يستلزم صدور حكم قضائي من المحكمة المختصة، ويحدد الحكم تاريخ التوقف عن الدفع ،أما التعثر فهو عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته وإخفاقه في سداد ديونه المستحقة عليه للبنك[40].

2-سمات التعثر المصرفي:

- ضعف الإدارة.

- الفساد المالي.

- ارتفاع روح المجازفة والمخاطرة عند منح الائتمان بسبب المنافسة.

- ضعف الرقابة الداخلية.

- انخفاض موارد البنك.

- عدم توفر الاحتياطات.

- توسع ودخول البنك في أنشطة ليست من اختصاصه.

- سوء إدارة الاستثمارات أو المحفظة الاستثمارية.

3-أسباب التعثر المصرفي:

من بين الأسباب التي تؤدي ب التعثر المصرفي وهي:

أ-الأسباب الرئيسية لحدوث ديون متعثرة : إن أطراف العملية الائتمانية تتمثل في ثلاثة أطراف رئيسية هي البنك والعميل والبيئة المحيطة، وبالتالي فإن الأطراف تعتبر مسؤولة بصفة أساسية عن نجاح أو تعثر

[39]دريد كمال ال شبيب ، مرجع سبق ذكره،ص177.
[40]باهي نوال و بصاشي هدى،مرجع سبق ذكره،ص6.

الائتمان ،كما أن مشكلة الديون المتعثرة لا يمكن إرجاعها إلى أي طرف من هذه الأطراف بشكل منفرد بل أن هناك مجموعة من العوامل مرتبطة نسبيا بكل هذه الأطراف ساهمت في حوث هذا التعثر.

ب-أسباب تتعلق بالبنك:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

-غياب سياسة سليمة للإقراض داخل البنك تتوافر فيها مبادئ إقراض جيدة، إذ أن الدراسة الإئتمانية تتكون من مجموعة من العناصر نذكر منها:

• عرض التسهيلات التي يطلبها المقترض من البنك مع التعليق على العناصر الأساسية.

•التعريف بالبيانات الرئيسية لطلب القرض وتشمل الإسم التجاري ،تاريخ بدء النشاط،رأس المال المستثتمر ،أهم المساهمين،مركز النشاط....

•سابقة التعامل: إذا كان طالب القرض عميل سابق.

• الرأي في السلامة القانونية للمستندات القائمة.

• عرض المؤشرات الرئيسية التي أسفر عنها التحليل المالي لمشروع الربحية،ومن تم منح التسهيلات والشروط والضوابط وكذا أسباب عدم المنح.

-منح القرض تحت ضغط أطراف أخرى.

•عدم كفاية الضمانات المقدمة.

•تقديم تمويل شبه كامل للمشروع ومحدودية المساهمة الذاتية بشكل جدي.

•الفشل في إتخاذ قرار مناسب عند ظهور بوادر التعثر.

ج-أسباب متعلقة بالمقترض:

تتعلق هذه الأسباب بضعف الجدارة الائتمانية للمقترض والتي تهدف إلى الحكم على جدارة العميل في الحصول على التسهيلات الائتمانية:

- عدم تقديم المعلومات والبيانات الصحيحة عند طلب القرض.

- قصور دراسات الجدوى الأولية أو بعدها عن الواقعية.

- عدم الالتزام بتوجيهات البنك وإرشاداته المتعلقة بسير التمويل او نشاط العميل.

- استخدام التسهيل الائتماني في غير الغرض الذي منح من أجله أو في غير أغراض المشروع.

- نقص المهارة والقدرة الإدارية والفنية والمالية في إدارة المشروع.

- إشهار إفلاس العميل وهروبه غلى خارج البلد.

خلاصة:

إن القطاع البنكي ركيزة أساسية في القطاع الاقتصادي ،وهو القطاع أكثر عرضة للمخاطر،ولسلامته والحد من انتشار المخاطر والأزمات المالية التي يكون لها تأثير مباشر على النظام المصرفي ،وتحت تأثير هذه الظروف بدأت البنوك المركزية في التشاور للتقليل من هذه المخاطر ،ثم إيجاد معايير عالمية لتطبيقها في هذا الصدد ،فتم إنشاء اتفاقية بازل للرقابة المصرفية ،حيث هذه الاتفاقية تم تعديلها لأكثر من مرة وذلك للتأقلم مع المخاطر والأزمات التي كانت تصيب البنوك بصفة عامة.

أما فيما يخص الجزائر حاولت قدر المستطاع تطبيق اتفاقية بازل 1 والتي كانت متأخرة في تطبيقها حتى سنة 1999،وبالنسبة لاتفاقية بازل 2فقد واجهت الكثير من الصعوبات للتطبيق الكلي لها،والاتفاقية الثالثة فيبقى واقع تطبيقها متأخر ولا تزال تسعى للوصول إلى اعتماد مبادئ بازل3.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعتبر تقييم الأداء في مجال العمل البنكي مهم،فمن خلاله تستطيع البنوك الكشف عن نقاط الضعف والقوة وتحديد الاختلالات وإيجاد الطرق لمعالجتها،ورسم السياسة المناسبة لرفع وتحسين الأداء ،وقد اختلفت النماذج التي تعتمد عليها البنوك بداية بالتحليل المالي، مرورا بنماذج الكشف المبكر عن حدوث أزمات وغيرها من نماذج التي تسعى لتقييم الأداء،نذكر منها نظام CAMELS الذي يعد من الأساليب الفعالة لتقييم البنوك وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية،واتخاذ الاجراءات التصحيحية لتجنب وقوع البنك في أزمات.

وبناءا على هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول:نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي للبنوك.

المبحث الثاني: نظام التقييم البنكي الأمريكيCAMELS.

المبحث الثالث: مقومات نظام التقييم البنكي .

المبحث الأول: نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي للبنوك

يكتسب موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي بنك أو مؤسسة مالية، حيث يلعب دورا مهما في التعريف بكمية ونوعية مستوى الإنجاز والتأكد من صلاحية أداء العاملين وسلوكهم، وتصرفاتهم أثناء العمل، ومعاملاتهم مع مرؤوسيهم، في حين أن عملية تقييم الأداء هي عملية مستمرة ومنظمة، وعلى هذا الصدد سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف الأداء المالي والأدوات والمراحل المستخدمة لإتمام هذه العملية.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.

1-:مفهوم الأداء المالي:

1-1تعريف الأداء:

يقصد بمفهوم الأداء الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقه، فهو[41] شكل من أشكال الرقابة يرتكز على تحلل النتائج التي تتوصل إليها المؤسسة من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات بهدف الوقوف على تحقيق أهداف المؤسسة باستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، ومدى قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة.[42]

2-1 تعريف الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي على أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف.[43]

-كما يعرف كذلك على أنه:" مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها،من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال،وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة."

-ويتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بأقل تكلفة ممكنة، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من إلتزامات وتحقيق معدل مردودية جيد.[44]

---

[41] عبد المحسن توفيق محمد،"**تقييم الأداء**"، دار النهضة العربية،القاهرة مصر، 1998،ص03.

[42] مسعودي عبد القادر وشبوطي حكيم، "**تقييم الأداء المالي كضرورة ملحة لضمان الاستقرار المالي لشركات التأمين**"،محور انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة المالية على الاستقرار المالي في الجزائر، جامعة الدكتور يحى فارس، العدد 5، ص2.

[43] سناء مسعودي، "**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر،تخصص مالية وبنوك،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015/2014،ص 23.

[44] تالي رزيقة، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير،تخصص إدارة أعمال ،المركز الجامعي أكلي محند أولحاج،البويرة،2012/2011،ص08.

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة،أي خفض التكاليف ورفع الفوائد.

و يحقق الأداء المالي للمستثمرين أهداف نذكر منها:[45]

- يمكن المستثمر من متابعة نشاط الشركة وطبيعته،كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالشركة

- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات وفهم التفاعل بين البيانات المالية.

–لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركة.

2-مفهوم تقييم الأداء المالي :

2-1تعريف تقييم الأداء:

يعرف تقييم الأداء على أنه:"دراسة وتحليل أداء العاملين لعملهم وملاحظة سلوكاتهم وتصرفاتهم أثناء العمل وذلك للحكم على مدى نجاحهم ومستوى كفاءتهم بأعمالهم الحالية، وأيضا للحكم على إمكانيات النمو والتقدم للفرد في المستقبل،وتحمله لمسؤوليات أكبر،أو ترقيتهم لوظيفة أخرى."

ويعرف أيضا:" هو العملية التي يتم بموجبها تقدير جهود العاملين بشكل منصف وعادل ، لتجري مكافئتهم بقدر ما يعملون وينتجون، وذلك بالاستناد إلى معدلاتهم يتم بموجبها مقارنة أداءهم بها لتحديد مستوى كفاءتهم في العمل"[46]

2-2تعريف تقييم الأداء المالي:

تقييم الأداء المالي في البنك من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلاله الحكم على مستوى الأرباح وقدرة البنك على توفير السيولة ،تسديد الالتزامات، وقدرتها على الائتمان ،بالإضافة إلى تقييم الأصول وذلك للجهات التي تستفيد من هذا التقييم مثل :المستثمرين، المقرضون، الجهات الرسمية...إلخ.

كما يعرف كذلك: على انه مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط مع أهدافه المخطط لها ، بهدف تبيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن الأداء قد تم بدرجة عالية من الكفاءة.[47]

---

[45] مسعودي عبد القادر وشبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[46] شحادة نظمي واخرون، **"إدارة الموارد البشرية"** ،دار الصفاء للنشر ،طبعة الأولى ،عمان (الأردن)، 2000، ص75.

[47] سناء مسعودي، مرجع سبق ذكره،ص27.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن تقييم الأداء بصفة عامة هو عملية رقابة على مراحل العمليات المؤسسة والقائمين على هذه العمليات ،حيث تبدأ الرقابة من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة إلى غاية الأهداف المحققة فعلا ومن ثم يصدر حكم على النتيجة المالية المتحصل عليها خلال الدورة المالية باستخدام مقاييس ومؤشرات معينة.

3-2 أهداف تقييم الأداء المالي وأهميته:

يحقق تقييم الأداء المالي أهداف وأهمية بالغة نذكر منها:[48]

- يعتبر تقييم الأداء مقياس لمدى نجاح البنك من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه.

- يوفر نظام التقييم معلومات لمختلف المستويات الإدارية في البنك لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.

- يظهر تقييم الأداء التطور الذي قد حققه البنك في مسيرته سواء إلى الأحسن أو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي.

- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات المختلفة مما يدفع بتحسين أداءها.

- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل الرفع في مستوى أداءها.

- يساهم في متابعة ومعرفة الظروف المالية و الاقتصادية المحيطة .

- المساهمة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

- يساعد على فهم البيانات المالية.

4-2 خصائص التقييم الجيد للأداء.

تتمثل خصائص تقييم الأداء فيمايلي:[49]

- الصدق أو السلامة: تتمثل السلامة أداة قياس تمكنها من إعطاء الحقيقة،والمؤشرات الموضوعية هي أدوات قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية، هذه الأخيرة لها علاقة مع أداء الموارد البشرية لأن أداة التقييم هي الأفراد، إذن الصدق والسلامة تتحقق كلما كانت أدوات القياس موضوعية.

---

[48] مسعودي عبد القادر وشبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[49] عادل عشي، **"الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية:قياس وتقييم"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001/2000،ص32.

- الثبات أو الوفاء: إن الوفاء وسيلة للقياس تعني بصفة عامة أنها دائما تقدم نفس النتائج عندما يتم استخدامها لعدة فترات لقياس نفس الشيء، هذه الخاصية تتحقق عندما يكون المؤشر كمي عكس المؤشرات النوعية ،فمثلا راي الزبائن -مؤشر نوعي- في جودة الخدمات ،والوفاء هو أنواع ،نذكر منها الوفاء المتكافئ الذي يتحقق عندما يستعمل المسؤولين نفس الاستمارة لقياس أداء نفس المجموعة من المستخدمين في وقت محدد،الوفاء المتجانس يشترط بأن تكون مجموعة أسئلة وسيلة لقياس نفس الشيء تعطي فعليا نفس النتائج.

- الحساسية: القدرة على تمييز عدة درجات من الأداء، هذا يعني إن وجد اختلاف بين أدائين فإن المؤشر يستطيع تدارك ذلك.

- الكفاية : تتمثل في قدرة على تقييم جميع جوانب الأداء، مثل الأداء المالي،الأداء التجاري، الأداء الإنتاجي...،إلخ

المطلب الثاني: قواعد ومراحل تقييم الأداء.

1 -القواعد الأساسية لتقييم الأداء.

وتتمثل فيمايلي:[50]

أ- تحديد الأهداف:

هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء، لذا يجب على البنك تحديد أهدافه ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها.

ب-وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل:

بعد التعرف على الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلا، يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من جهة،ومن جهة أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق اقصى عوائد ممكنة.

ج-تحديد مراكز المسؤولية:

حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من أجل الرقابة والإشراف وعملية تقييم الأداء، ومن هنا تتطلب توضيح اختصاصات كل من مركز المسؤولية، وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى، كما سهل هذا الركن عملية كشف الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولة عنها.

[50] سناء مسعودي ، مرجع سبق ذكره،ص 30.

د- تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء:

وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء،وهي الأكثر صعوبة في نفس الوقت وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها، مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة، كذلك اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء.

2-مراحل عملية تقييم الأداء:

يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربعة مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض،وغياب واحدة منها يعرقل العملية ككل،وهي بالترتيب كالأتي :[51]

1-جمع المعلومات الضرورية:

تعد المعلومات موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته ،فلا يمكن أن يوجد أي تخطيط دون معلومات ،ولا يمكن اتخاذ القرار دون توفر معلومات أو تكون رقابة دون معلومات، لأن المعلومات شيء ضروري لذا يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بجودة عالية ،وفي الأوقات المناسبة ،فالمعلومات إضافة على أهميتها في تقييم الأداء. ،فهي تعد بمختلف انواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أداءها الاقتصادي.

وتتطلب هذه العملية مجموعة من المعلومات يمكن إسترجاعها إلى ثلاث مصادر هي:الملاحظة الشخصية،التقرير أو البيان الشفوي و الكتابي.

2-قياس الأداء الفعلي:

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، من خلالها تتمكن المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها، والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي: ماهي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها، فالمؤسسة تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه.[52]

ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أداؤها بناءا على معايير الفعالية والكفاءة.

---

[51] حنان تربعة ،**"أهمية نظامcamels في تقييم أداء البنوك الجزائرية"**. "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، تخصص مالية وبنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي ،2015/2014،ص22.

[52] عادل عشي،،مرجع سبق ذكره،ص29.

3-مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية:

بعد أن تكون المؤسسة قد انتهت من مرحلة قياس الأداء الفعلي تشرع في المقارنة بين ما ماهو مخطط وما تم القيام به فعليا ،وتتم المقارنة على أساس الزمن من خلال مقارنة الأداء الحالي بالأداء في السنوات الماضية،أو على أساس أداء المؤسسات الأخرى،أو على أساس الأهداف في بعض الحالات تقوم المؤسسة بمقارنة أداءها الفعلي بالاهداف المخطط لها لتحدد نسبة إنجاز أهدافها.

4-دراسة الانحراف وإصدار الحكم:

إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي: انحراف موجب،انحراف سلبي، انحراف معدوم.

الانحراف الموجب:هو في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح ،ارتفاع حصة السوقية،انخفاض التكاليف...إلخ.

الانحراف السلبي:هو ضد المؤسسة كاستهلاك المواد الأولية بكميات تفوق المعايير ،انخفاض في الإنتاجية...إلخ.

الانحراف المعدوم :ليس له أي تأثير على نتائج المؤسسة.

وعلى هذا واجب على المسؤولين القيام بالتحليل الكلي للانحراف سواء ان كان إيجابي ،سلبي ،ام معدوم،إلى غاية الوقوف على الأسباب الفعلية للانحراف،لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة السلبيات.

المطلب الثالث:نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك.

1-التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل ،تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات وربحيتها،وكفاءتها في إدارة موجوداتها،وتوازنها المالي ،وسيولتها ،والاتجاهات التي تتخذها في النمو.[53]

فالتحليل المالي يتكون من مجموعة من المفاهيم والطرق والوسائل التي تسمح لنا بإعطاء فكرة حول الوضعية المالية للمؤسسة ،والمخاطر التي تواجهها، حيث ينظر للتحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار ،وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل.[54] ومن بين هذه النسب نذكر:

---

[53]. حنان تربعة،مرجع سبق ذكره،24.

[54] فاطمة بوزبرة، "الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير،تخصص بنوك وأعمال، جامعة د.الطاهر مولاي، سعيدة، 2016/2015، ص60.

أ- نسب السيولة:

المعيار النقدي= نقدية بالخزينة+ أرصدة لدى البنك المركزي + المستحق على البنوك/ الودائع + المستحق النقدي

يشير هذا المعيار إلى مدى كفاية الأصول النقدية في سداد الودائع.

ب-كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع:

كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع = حق الملكية / الودائع

تبين هذه النسبة مدى إعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل ،وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين والعكس صحيح.

ج- مدى كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الإستثمار:

علاقة حقوق الملكية بالاستثمارات = (حقوق الملكية /الاستثمارات) × 100

من خلال هذه النسبة يمكننا التعرف على كفاية حقوق الملكية لمقابلة الخسائر المتوقعة والناتجة عن الاستثمار دون المساس بالودائع.

د-معيار ربحية رأس المال:

علاقة صافي الربح براس المال المدفوع: تبين مقدار ما تحققه كل وحدة نقدية من رأس المال المدفوع من أرباح صافية.

هـ-علاقة صافي الربح بحقوق الملكية: تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية.

2-نموذج العائد على حقوق الملكية:

اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ،وقد استخدم منذ بداية السبعينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دافيد كول كإجراء لتقييم أداء البنوك .[55]

[55] محمد جموعي قريشي، **"تقييم أداء المؤسسات المصرفية"**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثالث، 2004،ص92.

و في عام 1972 استنتج دافيد كول أن تقييم أداء البنوك يكون من خلال تحليل النسب، وهذا يتم تلخيصه في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدروحجم أرباح البنك الخاصة،بمخاطر تتمثل أساسا في (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل،مخاطر رأس المال).

إن العائد على الملكية متكون من ثلاث مؤشرات هامة وهي كمايلي [56]:

أ- تحليل الربحية:

وهي نسبة صافي الربح على إجمالي الإيرادات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ومراقبة التكاليف.

يتم قياس ربحية البنك الإجمالية ومقارنتها مع البنوك الأخرى من خلال العائد على المكلية ،والعائد على الأصول،ويرتبط نموذج العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول والرافعة المالية ثم يتم تحليل العائد على الأصول على عناصره التي ساهمت فيها .

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق}}$$

كلما يرتفع هذا العائد كلما كان أفضل ، وهذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من أرباحه على المساهمين ورفع الارباح المحتجزة وهذا في الحالات التي تزيد فيها الأرباح.

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يرتبط معدل العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول من خلال مضاعف حق الملكية (الرفع المالي) ، حيث هذا الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسوما على إجمالي حقوق الملكية .

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \rightarrow \text{الرفع المالي}$$

[56] طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة" ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص77.

ب-مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول:

وهي نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات ،والتي تمثل كفاءة الإدارة في استخدام المنفعة من الموجودات في تحقيق الايرادات.

ومن هنا نستنتج أن العائد على حقوق الملكية مشتق من ثلاث مؤشرات المشار إليها وكما يلي:

معدل عائد الملكية = هامش الربح × منفعة الأصول × مضاعف حقوق الملكية

3- القيمة الإقتصادية المضافة:

يعرف مقياس القيمة الإقتصادية المضافة بأنه:" مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت[57] .

وتقاس بالمعادلة الأتية :

القيمة الاقتصادية المضافة=الربح العامل الصافي بعد الضريبة – (رأس المال × تكلفة رأس المال)

4- المقارنة المرجعية.

تعرف على أنها دراسة منظمة لمقانة مؤشرات الأداء الرئيسية في إحدى المؤسسات بأهم المنافسين أو هؤلاء الذين تعتبرون رواد في أي مجال.[58]

ويوجد نوعين من المقارنة المرجعية،مقارنة مرجعية داخلية،ومقارنة مرجعية خارجية.

4-1 المقارنة المرجعية الداخلية:

تتضمن اعتماد وحدات تنظيمية ذات أداء متميز داخل الوحدة واعتبارها كأساس للمقارنة لتحسين أداء الوحدات التنظيمية الأخرى لنفس الوحدة، ويدخل ضمن هذا النوع المقارنة المرجعية التي تتم في الوحدة التي لها عدة فروع أو أقسام.

4-2 المقارنة المرجعية الخارجية:

تتضمن إجراء المقارنة مع وحدات أخرى رائدة في نفس مجال عمل الوحدة أو مجال أخر وتشمل:

أ-المقارنة المرجعية التنافسية :

[57] طارق عبد العال حماد،،مرجع سبق ذكره،ص110.

[58] توفيق محمد عبد المحسن،'قياس الجودة والقياس المقارن"، دار الفكر العربي، مصر، 2005-2006،ص195.

تقام على أساس المقارنة المباشرة مع أفضل المنافسين لتحقيق مستويات أفضل في الأداء.

ب-المقارنة المرجعية الوظيفية:

تتضمن مقارنة وظيفة معينة (التسويق، الإدارة، التسيير ،عملية تدريب العاملين...إلخ)، وقد تتم المقارنة مع وحدات تعمل بنفس الميدان.

5- مؤشرات الحيطة الكلية:

مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي التي تساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية وهي ايضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر.[59]

المبحث الثاني:نظام التقييم البنكي الأمريكيC.A.M.E.L.S.

يعد نظامC.A.M.E.L.S من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية

وأوضاع الإدارة بها، ومن ثم تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصارف.

المطلب الأول:ماهية نظام التقييم البنكي.C.A.M.E.L.S

1- نشأة وتطور نظامC.A.M.E.L.S:

لقد بدأ الإهتمام المبكر باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولي لوضع معايير الملاءة لرأس المال في سنة 1992، ومنذ ذلك الوقت توالت الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي،حيث تم إقتراح نظام CAMELSوالذي يغطي ملاءة (رأس المال ،الإدارة،الربحية،السيولة، وتحليل الحساسية مخاطر السوق).[60]
التقييم البنكي الأمريكي

[59]حنان تريعة،مرجع سبق ذكره، ص29.

[60] ايمان زيغود ،مرجع سبق ذكره،ص55

و من أوائل الدول التي استخدمت معايير الانذار المبكر هي الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الإنهيارات المصرفية التي تعرضت لها عام 1933 وأعلن بموجبها إفلاس كثر من 4000بنك محلي ،وكان هذا احد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية ،حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع المودعين لسحب ودائعهم ،ثم حدث إنهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 بنك.

و بدأ إستخدام هذا النظام في بداية الثمانينات من القرن الماضي من طرف البنك الفيديرالي الأمريكي، حيث بدأ بتصنيف البنوك ومدها بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور التي تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه ،فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998،وقد عكست نتائج تصنيف البنوك الأمريكية حسب هذا النظام كمقارنة للفترتين نتائج حسنة لأداء البنوك في نهايو الربع الأول لسنة 1998 مقارنة بنتائج 1988، وقد أثارت نتائج تحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك ،وقد توصل المحللون الاقتصاديون لهذا البنك الى ان النتائج الذي أظهرها هذا الأخير كشفت أجه الخلل بالبنوك ،ومدى سلامته كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الاحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار ،كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرته على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر الية السوق والأسعار، وبهذا يرى الكثير من الباحثين والمحللين ضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغض تمكينهم من حقائق ،وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع بنوك ذات مخاطر أقل والأداء أفضل ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة إدراج نتائج نظام التقييم البنكي الأمريكي ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد عن فرض انظباط السوق وهو احدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها لجنة بازل 2للرقابة المصرفية.[61]

وفي عام 1996 تم إستبدال مؤشر CAMEL بمؤشر CAMELSالذي يأخذ بعين الإعتبار المخاطر المنتظمة،

وبذلك " S" يمثل المكون السادس وهو الحساسية اتجاه السوق.

2- تعريف نظام التقييم البنكيCAMELS.

- عرف بأنه نظام لتحديد الأمان والسلامة للمصارف من خلال التعامل مع مشاكل المصارف غير المتوافقة مع القواعد والتشريعات المصرفية.

-يعرف على أنه مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.

-كما يعرف بأنه نظام رقابي موحد وفعال لتقييم أداء البنوك لتحديد جدارتها المالية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها، بالإعتماد على ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحمايةالسلامة المالية في القطاع المصرفي.

[61] فودو محمد ولبوخ مريم، "نظام التقييم الأمريكي CAMELS وتطبيقه في الجزائر،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الإستقرار المالي في الجزائر المنعقد يومي 24-25أكتوبر 2018،جامعة المدية،الجزائر ص3.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن :

تعتبر طريقة CAMELS كنموذج لقياس الأداء للبنوك التجارية،باعتبار هذه الاخيرة في غاية الدقة والصعوبة نسبة لحجم المخاطر التي ترتبط بالنشاط البنكي[62] ،فتمثل هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية الأمريكية على أخذ بعين الاعتبار نتائج نظام التقييم البنكي لإتخاذ القرارات الصائبة.

3- أهمية نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS.

تتمثل أهمية نظام التقييم البنكي في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية بإجراء تحليل شامل لأداء البنوك وأنماط أنشطتها ،ومقارنتها مع الصناع في الساحة المصرفية نظريا وتطبيقيا،بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها ،وبالتالي تحقيق أهداف المودعين والمستثمؤين والمساهمين ،الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي ودعم فعاليته على المنظومة المصرفية محليا وإقليميا ودوليا،التي أصبحت إستراتيجية لا يستغنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في النظام المالي والمصرفي.[63]

المطلب الثاني: كيفية استخدام نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS.

إن الغرض الأساسي من استخدام نظام التقييم CAMELS، هو تحديد المسبق للمخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك، حيث تتطلب ما يلي:

-بذل عناية رقابية خاصة.

-تحديد أولويات الرقابة اللازمة.

-تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

وقد أثبت نظام التقييم البنكي بأنة اداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية بشكل موحد.

وأيضا أثبت هذا النظام فعاليته في تحديد المؤسسات التي تحتاج اهتمام خاص،وطبقا لهذا النظام تلتزم الوكالات الرقابية في التأكيد على جميع المؤسسات المالية التي قد تم تقييمها بشكل شامل و على أساس موحد.

---

[62] سليمان بن بوزيد، **"استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ المصرفي"**،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه،تخصص علوم إقتصادية،جامعة محمد بوضياف،المسيلة، 2017/2016،ص25.

[63] قاسمي محمد الأمين، **"قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS"**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك ومالية، قاصدي مرباح،ورقلة، 2016/2015،ص13.

يشمل نظام التقييم البنكي على ستة عناصر رئيسية هي[64]:

جدول 05: عناصر نظام التقييم البنكي الأمريكيCAMELS

رأس المالC	Capital	الربحية E	Earnings
الأصول A	Assets	السيولة L	Liquidity
الإدارة M	Management	حساسية مخاطر السوق S	Sensitivity

المصدر: من إعداد الطالبة

موزعة سلميا من1 إلى 5، حيث يمثل 1 أعلى تصنيف (أحسن أداء) وتمثل 5 أدنى تصنيف (أضعف اداء)

تصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة على النحو التالي:[65]

جدول رقم**06:تصنيفات البنوك حسب معايير نظام التقييم البنكي الأمريكي**

درجة التقييم	درجة التصنيف	
1-1.5	قوي	01
1.5-2.5	مرضي	02
2.5-3.5	معقول	03
3.5-4.5	هامشي	04
4.5-5	غير مرضي	05

المصدر: بهلول فاطمة،تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية،تخصص اقتصاد بنكي ونقدي،جامعة مستغانم،2018/2017،ص23.

تتوزع درجة التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار ،ويعتمد التصنيف على 44مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعها في عين الإعتبار بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل بنك ،ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من البنوك ولكل بنك على حدى وفق المجموعة التي ينتمي إليها.

يتم تحديد التصنيف النهائي للبنك استنادا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة، والتي تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في التقييمات للعناصر المكونة لها.

إن البنوك التي يكون تصنيفها (4) أو (5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها، مما يتطلب تطبيق رقابة فعالة وإجراءات للتصحيح الخاص بها.

[64]إيمان زيغود ،مرجع سبق ذكره،ص57.

[65]حنان تريعة،مرجع سبق ذكره،ص35 .

أما البنوك التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي إلى ظهور مشاكل في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتهاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة وتلافي نقاط الضعف الموجودة.

والبنوك التي يكون تصنيفها (1) او (2) فهي سليمة بصورة أساسية في جميع النواحي، وتعتبر ذات إدارة جيدة،أن قدرتها على الصمود أمام التحديات مقبولة باستثناء التقلبات الإقتصادية الحادة. إلا أن ذلك

يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية

ولتحديد التقييم المركب للبنوك التي لها عدة فروع ،فإن البنك المركزي يلجا عادة لاستخدام البيانات التي جمعت

من الجولات التفتيشية لتلك الفروع، حيث يتم تنظيم الملاحظات الهامة في تقرير تفتيش تلك البنوك بشكلها النهائي.

إسم البنك والفرع:.....

تاريخ التفتيش:.....

	التصنيف في	
البند	**تاريخ التفتيش الحالي**	**تاريخ التفتيش السابق**
1-رأس المال		
2-جودة الأصول		
3-الإدارة		
4-الربحية		
5-السيولة		
6-الحساسية اتجاه مخاطر السوق		
7-التقييم النهائي		

ملاحظات:.....

أعد بواسطة:.....

روجع بواسطة:.....

التاريخ:.....

الشكل01:ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيفCAMELS

المصدر: شوشة يمينة،مرجع سبق ذكره،ص46.

المطلب الثالث: مميزات ونقائص نظام التقييم البنكي CAMELS

1-مميزات نظام التقييم البنكي الأمريكي :

يمكن تلخيص أهم المميزات في النقاط التالية:

-تصنيف البنوك وفق معيار موحد .

-توحيد أسلوب كتابة التقارير.

-اختصار وقت التقييم بالتركيز على ستة بنوذ رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنوذ غير ضرورية.

-الاعتماد على التقييم الرقمي في كتابة التقارير ،مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.

-يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية، ويعمل على كشف مخاطر انتقال الأزمات المالية.

-تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدى ،ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ،وتحيل النتائج رأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي.

2:عيوب وإنتقادات نظام التقييم البنكي:

يمكن تلخيصها كما يلي:

1-أعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر، وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعب تثبيتها طوال فترة التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذاأيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

2-يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل،هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لاخر داخل المجموعة نفسها ،وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

3-يعتمد أيضا على قياس الأداء استنادا على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة،وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

المبحث الثالث: مقومات نظام التقييم البنكي.

يعرف القطاع البنكي عدة مخاطر قد تكون غير متوقعة، في عام 1979 ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بالرقابة وفق التقييم بالمؤشرات والكشف المبكر عن هذه المخاطر ،حيث تقوم هذه المؤشرات على نتائج الفحص الميداني، ومن بين هذه المؤشرات هو مؤشر CAMELS الذي يقوم على معايير رئيسية في البنك.

يتناول هذا المبحث فيما يلي بتحليل مقومات نظام التقييم المذكور من خلال المطالب الأتية:

المطلب الأول: كفاية رأس المال، جودة الأصول.

1-كفاية رأس المال.

قبل التطرق لكفاية رأس المال يجب التطرق أولا إلى راس المال المصرفي.

1-1 رأس المال المصرفي

تعددت تعاريف رأس المال باعتباره المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية، ومنها مايلي:

-رأس المال التنظيمي (الرقابي): هو الحد الأدنى لرأس المال كنسبة للأصول المرجحة للمخاطر كما حددته لجنة بازل للرقابة المصرفية.

-رأس المال الإقتصادي: هوالقيمة المحتفظ بها في البنك وفقا لسياسته وتحليله وبناءا على تقييمه للمخاطر.

ويعرف رأس المال المصرفي: على أنه عبارة عن الموجودات الصافية للبنك وتضم الاستثمارات الأصلية، المكاسب والأرباح، وأنه الأسهم العادية مضافا إليها الاحتياطات على اعتبار أنها أرباح محققة من السنوات السابقة.[66]

إن ملاءة رأس المال تعتبر أمرا هاما لأنها تسمح للبنك بالنمو ووضع الخطط اللازمة مقابل أي خسائر مستقبلية،ولدى تقييم عنصر رأس المال يجب أن يؤخذ في عين الإعتبار أيضا الأصول والأرباح ،فالبنك ذوالأصول الجيدة مع وجود مشكلات في الأرباح يحتاج إلى مستوى أعلى من رأس المال.

تعد كفاية رأس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر نتيجة تطورات المتسارعة في مجالات عمل البنوك الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت، والتي تطلبت تعديلا في الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن ممارسة هذا العمل عبر القنوات ووسائل جديدة لها مخاطر خاصة[67].

إذ يتوقع من كل بنك الإحتفاظ برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر، حيث تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة البنوك والمؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنوذ الميزانية،وتكمن أهميةهذه المؤشرات في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية ،مثل مخاطر سعر الصرف،مخاطر الإئتمان ،مخاطر أسعار الفائدة.[68]

---

[66] " إيمان زيغود ،مرجع سبق ذكره،ص61.

[67] محمد سمير دهيرب،نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر،مجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة المثنى العراق،العدد 45،2009،ص41.

[68] يوسف بوخلخال، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية،مجلة الباحث، العدد10، جامعة الأغواط، ،

ولذلك تقدمت لجنة بازل خلال عام 1999 ببعض المقترحات التي تنطوي على أفكار جديدة متمثلة في توسيع قاعدة وإطار احتساب كفاية رأس المال لتلبي تحقيق أهداف زيادة معدلات الأمان والسلامة ومتانة النظام المالي، بالإضافة غلى ادراج العديد من المخاطر التي أفرزتها التطورات الحديثة في العمل المصرفي، وبذلك فإن إجراء تقييم سليم وفق مقومات محددة للعناصر المرتبطة براس المال، سيؤدي إلى تصنيف صحيح وسليم ويساهم في دعم عمليات التفتيش كما يلي:

-مستوى جودة رأس المال والوضع المالي.

-حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.

-مسارات وتطورات الأنشطة المحلية والإقليمية المتعددة.

-تطور شبكة العمل والفروع.

-أداء الأرباح ودورها في نمو رأس المال.

الدخول إلى أسواق رأس المال.

-كفاية المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض.

-مدى تركز المخاطر وارتباطها بالأنشطة غير التقليدية.

2-1 أسس تصنيف كفاية رأس المال حسب نظام التقييم البنكي CAMELS.

أ-البنك الذي يصنف رأس ماله (1) :يتصف بالمؤشرات التالية:[69]

-أداء قوي.

-النمو الجيد للأصول.

-خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.

-العقلانية في توزيع الأرباح على المساهمين، مع الحفاظ على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة (إعطاء عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب).

الجزائر،2012،ص03.

[69] على عبد الله شاهين، أثرتطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية، غزة،2005،ص22.

-الحجم المنخفض للأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

ب-البنك الذي يصنف رأس ماله (2) :

لديه نفس خصائص البنك الذي يصنف رأس ماله (1) حيث تتجاوز نسبة كفاية رأس المال المتطلبات القانونية،ولكن يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر في العوامل المذكورة سابقا

ج- البنك الذي يصنف رأس ماله (3):

يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عدة عوامل،مما يتطلب إشرافا تنظيميا لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال، ومن أسباب التصنيف أيضا وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال فضلا عن ضعف ربحية البنك وضعف نمو أصوله وهي عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة البنك والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأس ماله.

د-البنك الذي يصنف رأس ماله (4):

يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية، حيث يكون لدى البنك مستوى عالي من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف اجمالي راس ماله،

كما يعاني البنك من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والإئتمانية، إذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءات فورية، فمن المتوقع إعسار البنك، مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبةلتحسين كفاية رأس المال.

هـ-البنك الذي يصنف رأس ماله (5):

يعتبر معسرا، بحيث يتطلب إشرافا رقابيا قويا،حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الاقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الاجمالي مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الإنهيار الكلي للبنك.

أما بالنسبة للدراسة التي قاميت بها المؤسسة EXAMINER ORIONTATIONوالتي قسمت رأس المال الأمريكية

كالأتي:

جدول07: تصنيفات رأس المال حسب مؤسسةEXAMINER ORIONTATION

النسبة	رأس مال "جيد"	رأس مال "ملائم"	رأس مال "ضعيف"	رأس مال "ضعيف جدا"
رأس مال الأساسي/ متوسط الأصول	5%فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	**أقل من 3%**
رأس مال الأساسي /الأصول المرجحة بالمخاطر	5%فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	**أقل من 3%**
إجمال رأس المال/الأصول المرجحة بالمخاطر	10%فأكثر	8% فأكثر	أقل من 8%	**أقل من 6%**

المصدر:إيمان زيغود،الإنذار المبكر بإستخدام CAMELS لتقييم أداء البنوك التجارية،مرجع سبق ذكره،ص71 نموذج

2- جودة الأصول.

2-1مفهوم الأصول:

تمثل الأصول جميع موجودات البنك الثابتة والجارية،محفظة القرض والمحفظة الاستثمارية والعقارات المملوكة بالإضافة إلى التعاملات خارج الميزانية.[70]

كما تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم البنكي الأمريكي ،لانها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيدة يعني تحقيق دخل أكثر

[70] احمد نور الدين الفرا،تحليل نظام التقييم المصرفي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيتسير،تخصص محاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية ،غزة، 2007،ص64.

وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.

- حجم واتجاهات اجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.

- التركزات الإئتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة.

- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.

- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.

- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان.

- مستوى مخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض المتعثرة.

- أساليب إدارة الأصول الأخرى ،مثل(الاستثمار بالأوراق المالية،الأصول الثابتة، الكمبيالات...إلخ).

نقوم بحساب النسب التالية:

- نسبة التصنيف المرجح =المخصصات/ حقوق الملكية +المخصصات

تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات ،إذا كانت هذه النسبة في إنخفاض يعني أن البنك له حركو منظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد.

- نسبة إجمالي التصنيف = القروض المتعثرة /حقوق الملكية+المخصصات

تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل.

جدول08:تصنيف جودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة (WCR)	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)
01	قوية	أقل من 5%	أقل من 20 %
02	مرضية	من 05% إلى 15%	20إلى 50%
03	جيدة نوع ما	من15%إلى35%	50إلى 80%
04	حدية	من35%إلى 60%	80إلى 100%
05	غير مرضية	60% فأكثر	100%فأكثر

المصدر: *موفق عباس*،**تقويم أداء المصارف بموجب *CAMELS*،**مجلة دراسات محاسبية ومالية،العدد 18 **معايير** جامعة بغداد،العراق،174،2012.

2-2 أسس تصنيف جودة الأصول وفق نظام التقييم البنكي:

أ-البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (1) يتصف بالمؤشرات التالية[71]:

-حجم الأصول المتعثرة لاتتجاوز نسبة محدودة من رأس المال.

-وجود اتجاه إيجابي وثابت في عملية تسديد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديد مهلة تسديدها.

-الضبط الجيد للتركيزات الإئتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حدا أدنى من المخاطرة.

-الضبط الجيد لمحفظة القروض،ووجود رقابةفعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة.

-احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.

-الأصول المصرفيةالأخرى (غير الإئتمانية)،التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تتثير أي تهديد بالخسائر.

ب-البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (2):

[71] احمد نور الدين الفرا ، مرجع سبق ذكره،65. ،

يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة (1) ولكن يشهد نقاط ضعف في إحدى العوامل السابقة،فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الاصول المتعثرة (لا تتجاوز عادة 25% من إجمالي رأس المال) بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية:

-يشهد البنك اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها أو التي تم تمديدها أو في مستوى مخصصات الخسائر المكونة لمواجهتها.

-توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.

-تتطلب قروض الموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول والترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها.

-إنخفاض العائد على الأصول غير الإئتمانية والتي تعكس أخطارا تجاوز الأخطار الطبيعية،ولا تشكل أي خسائر.

ج-البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3):

-يظهر نقاط ضعف رئيسية ،والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك إلى هلاك رأس المال أو إعسار البنك مما يتطلب وجود نظام رقابي كفؤ وفعال، لضمان إتخاذ قرارات وإتباع خطوات فورية وسليمة لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح الإختلالات.

د-البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4):

يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة على اتخاذ اجراءات التصحيحة اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الإئتمان وقديصل إلى 60% من إحمالي رأس المال ،ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.

هـ-البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5):

تظهر مستزى عالي من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز 60% من إجمالي رأس المال أوتسبب في وجود مركز سلبي له، مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من إستنزاف رأس المال أكثر

من ذلك،وتوفير الحماية للمودعين والدائنين. ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول المصرف.

المطلب الثاني :نوعية الإدارة، الربحية.

1-نوعية الإدارة.

يعتبر الأداء الإداري عنصر أساسي للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ويتم من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المتعلقة بالإدارة والقدرة على التعامل مع تطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية، وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص[72].

1-1 مؤشرات سلامة الإدارة:

سلامة الإدارة هي مفتاح لأداء البنوك والمؤسسات المالية، الا أن معظم هذا المؤشرات تطبق في المؤسسات الفردية وليس من السهل أخذ المؤشرات التجميعية في هذا السياق.وفيمايلي أهم القضايا التي يتعين أخذها بعين الإعتبار لتحديد التصنيف الملائم للإدارة[73]:

-فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية والبيئية والإقتصادية السائدة.

-الأداء المالي للبنك بالنظر إلى نوعية الأصول،وكفاءة رأس المال،والأرباح والسيولة.

-تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والاجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية.

-قوة وملائمة وظيفة واعمال التدقيق الداخلي والخارجي.

-الالتزام بالتشريعات وأنظمة البنك المركزي سارية المفعول.

-الاتجاه نحو تغليب المصلحة العامة.

-الالتزام بالقوانين والتشريعات ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين.

-تطبيق مبادئ إكتساب خبرة والمهارات الوظيفية مع مراعاة الاحلال الوظيفي.

-التجاوب مع اهتمامات وتوصيات البنك المركزي ومراعاة الدقة في التقارير والبيانات المالية.

-توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها وانها تعمل بدرجة عالية من الجودة.

---

[72] إيمان زيغود، ،مرجع سبق ذكره،ص74.

[73] مالك رشيدأحمد، مقارنة بين معياري CAELو CAMELS كأداة حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي،بنك السودان المركزي، العدد35،2005،ص09

1- 2أسس تصنيف الإدارة وفق نظام التقييم البنكي.

أ-الإدارة التي يتم تصنيفها (1):

-قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات.

-الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية.

-مراعاة الاتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والاجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل.

-دقة وملاءمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي.

-مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على ادارة المخاطر.

-توفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية.

ب-الإدارة التي يتم تصنيفها (2):

لديها خصائص مشابهة كما فيالتصنيف (1)، حيث تعتبر مراعية للقوانين والانظمة وان تطبيقات ادارة المخاطر مرضية نسبيا بالاضافة الى توفر العناصر الاخرى المذكورة سابقا وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية، وكما توجد بعض نقاط الضعف المحددة المتعلقة بواحدة أو أكثر من المجالات المذكورة مما يتعين توجيه الاهتمام الحذر للأوضاع المالية والظروف المرتبطة بعمال البنك.

ج-الإدارة التي يتم تصنيفها (3):

يشير إلى أن أداء إدارة البنك ومجلس إدارته يحتاج إلى نوع من التحسين والتطوير، أو أن إدارة المخاطر غير مرضية وأن قدرة مجلس الإدارة يمكن أن تكون غير كافية ولا تتناسب مع طبيعة وظروف البنك، حيث يجب أن تكون المخاطر معروفة ومقاسة ومراقبة بشكل كافي وبمستوى عالي، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين لإجراءات تصحيحة مناسبة.

د-الإدارة التي يتم تصنيفها (4):

تظهر ضعف عام في عدد من العوامل ، مما تبرز الحاجة إلى اجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الاجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا كانت هناك عمليات إساءة الاإستخدام من قبل الموظفين.

وتتطلب إجراءا فوريا من قبل مجلس الإدارة للحفاظ على متانة البنك ،وممكن إذا كان الأمر ضروري ا قد يدفع إلى تغيير الإدارة .

هـ-الإدارة التي يتم تصنيفها (5):

تظهر عيوب في معظم العوامل،حيث يعاني البنك من ضعف 8في أداءه المالي ، بسبب أن مجلس الإدارة لم يقم بأي مجهود لتصحيح الأوضاع أو تطبيق إدارة المخاطر بطريقة سليمة وجيدة، مما يستوجب الأمر على البنك المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات واجراء التغيير الفوري للإدارة.

2-الربحية

تعتبر الربحية من أهم العناصر لضمان إستمرارية أداء البنك،فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول،وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الاصول كنقطة بداية لتقييم الأرباح.

الربح هو صافي الدخل بعد دفع التكاليف اللازمة ،وكلما زاد الدخل مع ثبات التكاليف أو زيادتها بمعدل أقل من معدل الدخل كلما ارتفع الربح،وتنتج أرباح البنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض الأصول، إضافة إلى العمولات الناتجة عن تقديم خدماته المختلفة من إصدار لخطابات الضمان،فتح إعتمادات مستندية، خصم أوراق تجارية، تأجير الخزائن، وتحصيل الشيكات...إلخ.[74]

و هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية البنك أهمها[75]:

- العائد على الأصول.

- العائد على حقوق الملكية.

- معدلات الدخل والإنفاق.

- المؤشرات الهيكلية.

[74] حنان تريعة، ،مرجع سبق ذكره،ص40.
[75] بوخلخال يوسف،مرجع سبق ذكره ،ص209.

1-2 النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة ربحية البنك:

أهمها:[76]

- مدى كفاية الارباح لمواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال ودفع حصص أرباح معقولة.

- نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.

- مدى إعتماد على البنوذ الإستثنائية أو عمليات الأوراق المالية والأنشطة ذات المخاطر العالية أو مصادر الدخل غير التقليدية.

- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنوذ الدخل والنفقات.

- كفاية المخصصات والإحتياطات الخاصة بخسائر القروض.

2-2 أسس تصنيف الربحية وفق نظام التقييم البنكي.

تصنف ربحية البنك على النحو التالي:

1-البنك الذي تصنف أرباحه (1):

-يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين احتياطي إجباري لنمو رأس المال،ودفع توزيع الأرباح المعقولة على المساهمين.

- سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنوذ الدخل والنفقات.

-الإتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية.

-الاعتماد بحد أدنى على البنوذ الإستثنائية ومصادر الدخل الغير تقليدية.

نسبة الربحية بالعادة تفوق01%.

2-البنك الذي تصنف أرباحه (2):

-يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطي الإجباري.

-يوفر نموا لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن البنك قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالإعتماد على الدخل الإستثنائي لزيادة الأرباح الصافية،مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية،كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية.

[76] أحمد نور الدين الفرا،مرجع سبق ذكره،ص77.

-تكون نسبة الربحية 01% أو بالتقريب منها (أي بين 0.75% و 01%).

3-البنك الذي تصنف أرباحه (03):

يظهر نقاط ضعف في عامل أو أكثر ،وقد يشهد البنك انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها مما يعيق تكوين احتياطات اللازمة،وتبلغ نسبة الربحية هنا بين 0.5% و0.75%، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة الخطوات اللازمة المناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

4-البنك الذي تصنف أرباحه (04):

-يشهد مشاكل حادة في الربحيةوقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كاف للإحتفاظ بالإحتياطي الملائم نمو رأس المال المطلوب، ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال.

-يجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات.

-يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسيةعلى مجلس الادارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية حيث أنه بدون إجراءات تصحيحة فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية.

تكون النسبة في هذه الحالة بين(0.25% و0.5%).

5-البنك الذي تصنف ربحيته (5):

-يشهد البنك خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحة، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تسبب الإعسار الوشيك.

-تبلغ النسبة هنا أقل من 0.25% أو الدخول في خسائر.

الجدول رقم09: تصنيف ربحية البنك.

التصنيف	A= الدخل من التمويل/إجمالي الدخل	B= المصروفات /الدخل	C=صافي الدخل/متوسط الأصول
01	A> 75%	B< 55%	C< 1.5%
02	50% <A< 75%	55% <B< 65%	0.75% <C< 1.5%
03	20% <A< 50%	65% <B< 75%	0.4% <C< 0.75%
04	10% <A< 20%	75% <B< 85%	0% <C< 0.4%
05	A<10%	B> 85%	C< 0%

المصدر:يمينة شوشة،مرجع سبق ذكره،ص55.

المطلب الثالث: السيولة ، حساسية مخاطر السوق.

1-السيولة.

نظرا لكون البنوك مؤسسات مالية،فإنها لا تستطيع مزاولة نشاطها بدون توفر السيولة الكافية.

أولا:مفهوم السيولة ومكوناتها.

السيولة عبارة عن قدرة البنك على مقابلة إلتزاماته من تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وايضا تلبية طلبات الإئتمان من قروض وسلفيات، من خلال تحويل أي أصل من أصوله إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر،والسيولة بالمعنى الإيجابي هي[77]:

-توافر الاموال بالقدر الكافي عند الحاجة إليها.

-القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الإلتزامات عند استحقاقها.

-القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهزخلال فترة قصيرة دون خسائر مهمة.

وتتكون حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

أ- **السيولة الحاضرة:** عبارة عن النقد الحاضر لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل مايلي:

-النقد بالعمة المحلية والعملات الأجنبية وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة محلية وأجنبية.

-الودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين بالإحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل إحتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، هذا إضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى،وذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها.

-الشيكات قيد التحصيل وهي شيكات مقدمة لعملائه لتحصيلها وإضافة لقيمتها إلى حسابات الزبائن بالبنك.

ب-**السيولة شبه النقدية:** تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها، أي بيعها أو رهنها مثل:أذونات الخزينة، الكمبيالات المخصومة،والأوراق المالية مع الملاحظة أنها كلما كانت هذه الإستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف فيها.

ولتغطية جانب السيولة في البنك تستخدم المؤشرات التالية:

[77] علا عبد النعيم عبد القادر واخرون،"مفاهيم حديثة في إدارة البنوك،دار البداية،عمان،ص115.

-التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية-التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك-نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية-نسبة الودائع إلى القروض-هيكل إستحقاق الأصول والخصوم-سيولة السوق الثانوية.

2-1 النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة سيولة البنك.

ولابد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كمايلي:

-حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد)، والمتاحة لتلبية الإلتزامات اليومية للبنك.

--مدى تقلب الودائع والطلب على القروض.

-مدى ملائمة تواريخ الاستحقاق للأصول والخصوم.

-مدى الإعتماد على الإقراض بين البنوك لتلبية حاجيات السيولة.

-مدى ملائمة عمليات الإدارة التخطيط والرقابة.(أنظمة المعلومات الإدارية) .

3-1 أسس تصنيف السيولة في البنك وفق نظام التقييم البنكي:

أ-البنك الذي يتم تصنيف سيولته (1):[78]

يتصف بفهم شامل لبيان الميزانية وبيئة الزبائن والبيئة الإقتصادية بالإضافة إلى العوامل الاتية:

-توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة على الطلبات غير المتوقعة.

-محدودية الإعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك لاحتياجات السيولة.

-توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي للعمليات.

-إمتلاك الخبرة الكافية والإستخدام المريح لعمليات الإقراض بين المصالح لمقابلة احتياجات السيولة.

ب-البنك الذي يتم تصنيف سيولته (2):

له نفس خصائص التصنيف (1) ولكن يعرف بعض نقاط الضعف في أحد العوامل،حيث يمكن معالجتها من خلال تطبيقإطار زمني مناسب بدون رقابة تنظيمية.

[78] أحمد نور الدين الفرا،مرجع سبق ذكره،ص82.

ج-البنك الذي يتم تصنيف سيولته (3):

تظهر فيه نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل،ويشير إلى عدم وجود كفاءة في إدارة السيولة مما يؤدي على ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة ايضا على تدارس الإدارة الفوري للإتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة البنك على تلبية الإلتزامات اليومية،ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة.

د-البنك الذي يتم تصنيف سيولته (4):

يشهد مشاكل حادة مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية، كما يجبأن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير متوقعة.

هـ-البنك الذي يتم تصنيف سيولته (5):

يتطلب مساعدة من البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة، وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار البنك بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

الجدول رقم 10:تصنيف سيولة البنك

التصنيف	A=التمويل/الودائع	B=صافي التمويل/الموجودات	C=نسبة السيولة الداخلية
01	A<55%	B<50%	C>15%
02	A<60%	B<60%	C>12%
03	A<65%	B<65%	C>10%
04	A<70%	B<70%	C>5%
05	A>71%	B>70%	C<5%

المصدر:يمينة شوشة،مرجع سبق ذكره،ص58.

2-حساسية مخاطر السوق.

لا يعتمد تقييم الحساسية لمخاطر السوق على نسب اساسية مثل العناصر الأخرى لهذاالنظام وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها،وبالتالي فإن هذا البند يحتاج إلى عناصر من المفتشين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية.

1-2 تعريف مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية البنك أو خارجها نتيجة لتقلب الأسعار في السوق،وهذا النوع من المخاطر تم إضافته إلى متطلبات نظام التقييم البنكي الأمريكي سنة 1996 ،بحيث يتوجب على البنوك الإحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها،يقوم تقويم المخاطر السوقية على عدم الإستقرار في مؤشرات السوق ويقاس عدم الإستقرار بتقلبات السوق.[79]

وتشمل مخاطر السوق مايلي:

أ-مخاطر سعر الفائدة: خطر سعر الفائدة يعرف بالحالة التي يجد فيها البنك مردوديته تتأثر بفعل تغير معدل الفائدة[80]،لأن مصدر الربح الاساسي للبنك هو هامش الفائدة والذي هو عبارة عن الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد والمدفوعة،وبالتالي فإن هذه الأخيرة تتأثر بتغير أسعار الفائدة في السوق وبالتالي الأثر المباشر على هامش الفائدة ومن هنا تبرز مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك.[81]

ب-مخاطر تقلبات أسعار الصرف[82]:

تنشأ مخاطر تقلبات سعر الصرف من التحركات في سعر الصرف،وهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله وهي تؤثر على البنك والمستثمرين.

ج- مخاطر متعلقة بالبنك:

في مجال التعامل بالنقد الأجنبي نجد عدة مخاطر يتحملها البنك منها:

- مخاطر الإئتمان بالعملة الأجنبية: خطر وقوع البلد في مشاكل مع الخارج.

- مخاطر السعر: التغير المحتمل في أسعار العملات خلال الفترة المحتفظ بها.

- مخاطر السيولة: تكمن الخطورة في صعوبة التسويق للسيولة أو صعوبة بيعها من أجل الحصول على العملات المطلوبة.

---

[79] طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر"، الدار الجامعية،الاسكندرية، 2003،ص205

[80] حنان تريعة ،مرجع سبق ذكره،ص49.

[81] مروان النحلة، قياس وتحليل وإدارة المخاطر،ص9،موجود في الموقع WWW.+Ibfsly.+Com+bookq+EMB.PDF تاريخ الإطلاع:1مارس 2019

[82] إيمان زيغود،مرجع سبق ذكره،ص85.

2-2مخاطر مرتبطة بالزبائن:

خطر سعر الصرف المرتبط بتدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة، وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض وهذا ما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقة للقرض عند حلول اجالهكما يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات والتدابير التي يستخدمها البنك المركزي كتخفيض قيمة العملة الذي يؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقة بسبب انهيار قيمة الوحدة النقدية.

3-مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال ،وقد تنشأ بفعل تذبذبات في سوق الأسهم والسندات، والتي قد تسبب في خسائر مالية للبنك.

ثانيا-النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة حساسية البنك لمخاطر السوق:

يستند هذا العنصر على ما يلي:

-حساسية الأرباح للتغيرات السلبية في أسعار الفائدة وأسعار العملات الأجنبية،أسعار الأسهم...إلخ.

-قدرة الإدارة على تحديد،قياس،رصد ومراقبة التعرض للمخاطر.

-طبيعة وتعقيد مخاطر أسعار الفائدة .

-طبيعة وتعقيد مخاطر السوق الناجمة عن التداول والعمليات الخارجية.

ثالثا-أسس تصنيف البنك لمخاطر السوق وفق نظام التقييم البنكي:

1-البنك الذي يتم تصنيف حساسية مخاطره (1): يتصف بمايلي:

-درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة.

-صافي الارباح قادر على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة.

-مستوى الارباح والملاءة قوي لمواجهة مخاطر السوق.

2-البنك الذي يتم تصنيف حساسية مخاطره (2):

لديه خصائص مشابهة للتصنيف (1)،إلا أنه يعرف ضعف في عامل أو اكثر من العوامل المذكورة.

3-البنك الذي يتم تصنيف حساسية مخاطره (3):

تكون درجة تحكمه في مخاطر السوق منخفضة وتحتاج إلى تحسين،كما أن أرباحه غير قادرة على مواجهة التغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح والملاءة غير كافي لمواجهة مخاطر السوق،الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان الإدارة أة هيئة المساهمين وإتخاذ اجراءات التصحيحة المناسبة.

4-البنك الذي يتم تصنيف حساسية مخاطره (4):

يظهر ضعف عام في عدد من العوامل، مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق.

5-البنك الذي يتم تصنيف حساسية مخاطره (5):

يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، وهذايعني أن العوامل السابقة غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، وإلا قد تسبب خسائر فادحة تؤدي بالبنك إلى الإفلاس.

خلاصة الفصل:

تتمثل أهمية نظام التقييم CAMELS في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل البنكي المصرفية نظريا وتطبيقيا، بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام بها،وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على سواء،الأمر الذي يؤدي في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية،والتي أصبحت إستراتيجية لا غني عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في المنظومة المصرفية.

إن إعتماد القياس وتقييم الأداء من قبل البنوك يتيح لها إمكانية تحديد الأخطاء والإنحرافات وكذلك أسبابها ،والبحث عن طرق معالجتها.حيث يعمل هذا النظام على إجراء تحليل شامل لأداء البنك وانماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الساحة المصرفية،حيث ترتبط مراحل الرقابة والتقييم والتفتيش بعناصر التقييم CAMELS بشكل جوهري وإيجابي وتتسم بكامل الفوة والفعالية في تطبيق عمليات الرقابة والتفتيش المصرفي.

الفصل الثالث

تمهيد :

بعد ما تم عرضه في الفصلين السابقين في الجانب النظري ،سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على أهم المفاهيم والمعايير التي تم تناولها على بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

وبما أن البنوك الجزائرية لا تعتمد على نظام التقييم البنكي،حاولنا تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS على هذا البنك،عن طريق جمع القوائم المالية .

وبهدف القيام بهذه المحاولة تم تقسيم هذا الفصل كالاتي:

المبحث الأول:تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني:تقييم بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS .

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول:تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول: ماهية ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1-تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يعتبر مؤسسة مالية تأسس بالمرسوم رقم 206 بتاريخ 1982/03/13 لتدعيم مهام التطوير الفلاحي،أصبح تعداد وكالاته 286وكالة 31 قطاع جهوي.ويبلغ عدد عماله على المستوى الوطني حوالي 700 إطار وعامل.

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من الوسائل السياسية والحكومية التي تهدف الى المشاركة في القطاع الفلاحي وترقية المناطق الريفية،كما يعتبر مؤسسة مالية متخصصة للاطلاع على مهمة تمويل الحاجات الخاصة بالقطاع وكل ذلك لصالح أعمال التنمية الريفية تجهيز الوحدات والمؤسسات ذات النشاط الريفي الملحق بالقطاع الفلاحي[83] ،فوظيفته الأساسية هي تمويل المشاريع العمومية والخاصة لقطاع الفلاحة،الزراعة الصناعة،الري والصيد البحري،وكل من يساهم في تطوير الريف والقطاع الفلاحي والتنمية الريفية عمليا ابتدءا من أكتوبر 1982 برأس مال قدره 33.000.000.000 دينار جزائري[84]..

2-النشأة والتطور.

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمرسوم رئاسي رقم 82/106 المؤرخ في 13 مارس1982 والذي صدر في الجريدة الرسمية رقم 11 والمؤرخة في 16 مارس 1989 جاء هذا القرار منفذا لسياسة اقتصادية ضرورية ناتجة عن:

-ضرورة العمل في سبيل الاستغلال الاقتصادي للبلاد بتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية.

-رفع مستوى المعيشة و تحسين ظروف حياة سكان الريف.

-رفع مساهمة الفلاحة في الإنتاج الوطني.

-إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي.

-زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح مساحات جديدة.

-تنمية الري ببناء السدود وحفر الآبار.

وقد مر البنك بعدة تطورات نلخصها فيما يلي:

---

[83] لمقدم سعاد،قويدري سميرة،أثر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات البنوك،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،ص68.

[84] فايز مكية، **التسويق المصرفي واثره على رضا الزبون** ،مذكرةمقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترفي العلوم التجارية ،تخصص تسويق،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم ،2012 /2013.ص.49

1 - من1982إلى 1990 كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتحه عدة وكالات وهذا ما اكسبه سمعة وكفاءة في ميدان تمويل القطاع الفلاحي.

2 - سنة 1990: تطبيق نظام SWIFT لتطبيق عمليات التجارة الدولية.

3 - سنة 1992:وضع برمجيات LOGICIEL SYBU على مستوى مختلف الفروع للقيام بالعمليات البنكية وكذلك إدخال الإعلام الآلي ومخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات.

4-سنة 1996:إدخال عملية الفحص السلكي (télétraitement)،فحص وانجاز العمليات المصرفية عن بعد.

5-سنة1998:بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك CIB.

6-سنة2000 :التدخل في تحويل الاقتصاد حيث رفع إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع رفع إعانات للقطاع الفلاحي ووضع مخطط خماسي.

7-سنة 2010:إدخال مشروع LA BANQUE ASSISE في مختلف الوكالات بصفة جزئية وإدخال مخطط الجديد للحسابات على مستوى المحاسبة المركزية وتعميم شبكة MEGAPAC لكل الهياكل المركزية والوكالات.

المطلب الثاني:مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه.

يمارس بنك الفلاحة والتنمية الريفية مهامه ووظائفه مثل أي بنك تجاري والتي تتمثل فيما يلي[85]:

1.مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

نصت المادة الرابعة من القانون الاساسي للبنك تتمثل مهمة هذا البنك في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف اشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات جاري العمل بها،ومنح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة:

-تنمية مجموع قطاعات الفلاحة.

-تطوير الأعمال الفلاحية.

كما يسعى هذا البنك إلى تمويل :المؤسسات الفلاحية والصناعية بكل أنواعها ،تعاونيات التسويق،قطاع الغابات،قطاع الصيد البحري...الخ.

2.موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

-رأس مال البنك واحتياطاته.

[85] سلطاني خديجة،"**إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية** "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،تخصص مالية و نقود،جامعة محمد خيضر-بسكرة ،2012-2013..،ص**151**

-الودائع المحصل عليها من طرف الزبائن.

الأموال التي توضع تحت تصرف البنك

-الاحتياطات والمؤونات.

-القروض من الأسواق الأجنبية.

-التسبيقات لتمويل برامج التنمية.

-القروض الممنوحة من طرف البنك المركزي بتطبيق سعر إعادة الخصم.

كما نصت المادة الرابعة من القانون الأساسي للبنك انه يقوم بعمليات مصرفية المتمثلة فيما يلي:

- منح القروض بكل أنواعها ومعالجتها .
- الالتزام بالقيام بالضمانات.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

3.أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

باعتبار بنك الفلاحة بنك تجاري فهو يسعى لتحقيق الأرباح من جهة وتحقيق الأهداف الاقتصادية عامة من جهة أخرى ومن أهم أهدافه ما يلي:

- تلقي الفلاحة اكبر حصة في اهتمامات البنك خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وأعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية،وأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي مع تطوير المنتجات الغذائية وكذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه خارج الوطن.
- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء،وذلك في ظل المنافسة بين البنوك خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري وكذلك الخوصصة[86].
- يسعى البنك إلى إيجاد سياسة تكوين أكثر فعالية مع جميع الموارد، للحصول إلى خدمات أفضل وتسيير أحسن.
- يهدف البنك إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية خاصة بعد العشرية السوداء التي تسببت في النزوح الريفي.

[86]نفس المرجع السابق،ص153.

وبغية تحقيق هذه الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في مرحلة جديدة تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة الأجنبية،و أهم هذه الشروط كالأتي:

-توفير شبكات ووضع وسائل تقنية جديدة.

-وضع أجهزة وأنظمة معلوماتية حديثة.

-تأهيل موارده البشرية.

-ترقية الاتصال الداخل والخارجي لبنك.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي العام لبنك ووكالة مستغانم .

1-ويرتكز الهيكل على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني وهذا من اجل خدمة زبائنها أينما كانوا حيث يبلغ عددها ما يقارب 450 وكالة حيث تتولى هذه الفروع مهمة التنظيم والتسيير[87].

2-تعريف الوكالة 866 بمستغانم :

هي ممثل للمؤسسة المصرفية إلى أدنى مستوى وتقوم بالتعامل مع العملاء كما تقوم بكل العمليات المصرفية مثل السحب والدفع وتقديم القرار وجمع الموارد ،أنشأت الوكالة في سنة 1982بعدما انبثقت من البنك الوطني الجزائري بعد التقسيم الجديد الذي حصل في إطار الإصلاحات التنظيمية والهيكلية التي عرفتها الجزائر أثناء تلك المرحلة في هذا القطاع .

3- مصادر أموال وكالة مستغانم:

عن طريق الإيداعات العينية و عن طريق الادخار مقابل خدمات يحصل عليها الزبون كتسهيلات الامن دون مقابل مادي عكس إيداعات الأجل،حيث يحصل البنك مقابل معدل فائدة مسبقا من طرف البنك المركزي ويقدر رأس ماله 40مليار سنتيم.

4-وظائف وأقسام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الأمانة العامة:وهي حاوية أسرار المدير المهنية حيث يمر عليها جميع الملفات التي تدخل للمدير

-المدير:وظيفته بناء إستراتيجية وفق المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

-نائب المدير:تنفيذ الإستراتيجية الداخلية التي تبنى من طرف المدير.

[87] فايز مكية، **التسويق المصرفي واثره على رضا الزبون** ،مذكرةمقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترفي العلوم التجارية ،تخصص تسويق،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم ،2012 /2013.ص90.

-**مصلحة الاستغلال** :تبنى من أجل تحقيق ودائع والتي تعتبر مادة أولية بالنسبة للبنك،هناك استغلال خاص بالحسابات التي تسري بالعملة الصعبة(استغلال خارجي)،واستغلال خاص بالحسابات التي تسري بالعملة المحلية(استغلال داخلي).

-**مصلحة القروض**:ولها تأثير حساس للاقتصاد حيث من خلالها نستطيع إنشاء مؤسسة جديدة وقد تكون قروض خارجية المتمثلة في التجارة الخارجية،أو قروض فلاحية تخص المشاريع المتصلة بالجانب الفلاحي ،او قروض تجارية وصناعية

-**مصلحة الزبائن**: تعتبر الصورة الحية للمؤسسة والصورة الحساسة بما أن لها علاقة مباشرة مع الزبون ولهذا على المدير أن يحسن اختيار الأشخاص لتمثيل هذه المصلحة.

-**مصلحة المحاسبة والمراقبة**:هذه المصلحة تضمن التسيير الحسن لكل القيود المحاسبية المسجلة من طرف موظفي المصلحة.

-**مصلحة الإجراءات القانونية**:لها علاقة بجميع المصالح الأخرى وتقوم بدورها في حالة وجود خلل في إحدى المصالح سابقة الذكر.

الشكل رقم02:الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

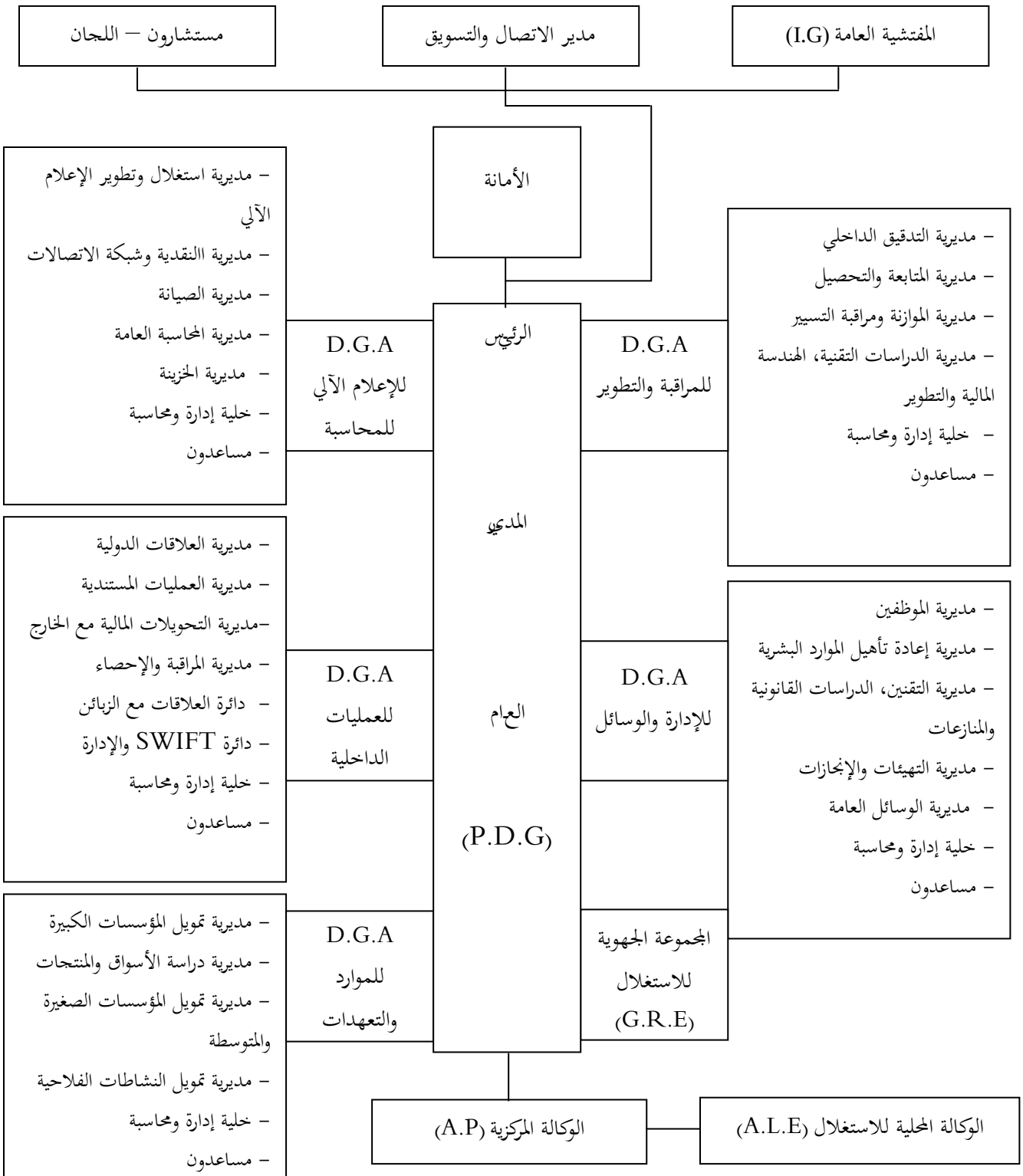

D.G.A: المديرية العامة المساعدة

المصدر: WWW.badr-bank.net,Consulté le 26-04-2019

المبحث الثاني: تقييم بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS .

إن أهمية التحليل المالي تكمن في قياس أداء البنك ومعرفة مدى محافظة على توازنه المالي .

من خلال هذا المبحث سوف نحاول تطبيق مؤشرات نظام التقييم البنكي الأمريكيCAMELS، (كفاية رأس المال، جودة الأصول ،جودة الإدارة، الربحية،السيولة، حساسية مخاطر السوق)، على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال،و جودة الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1-تحليل كفاية رأس المال للبنك:

إن كفاية رأس المال تعتبر هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المتوقعة بهدف توفير الحماية للمودعين والمقرضين وكسب ثقتهم،فمن أجل تصنيف رأس مال بنك البدر سنقوم بحساب وتحليل النسب التالية:

جدول رقم11 : -نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

	2013	2014	2015	2016
راس المال المدفوع	33.000.000	33.000.000	33.000.000	54.000.000
الإحتياطات	5475054	8120189	1425485	1530268
مؤونات قانونية	-	-	-	-
أموال للأخطار البنكية العامة	13230150	15219050	19250224	26816167
النتيجة الصافية	5155135	6124669	5681550	9760525
ترحيل من جديد مدين	311138	311138	(6305531)	2818790
يطرح منها مايلي				
التثبيتات المشتركة للإستغلال	23532088	18294875	42450994	38358137
ترحيل من جديد دائن	-	-	-	-
نحصل على رأس المال الأساسي				
رأس المال الأساسي	33639390	44480171	23430107	70340027
متوسط الأصول	1053004855	1248763098	1341361599	1289955979
رأس المال الاساسي/متوسط الأصول	3.19%	3.5%	1.7%	4.3%
التصنيف السنوي	3	3	5	2
التصنيف الكلي	3			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية.

التحليل:

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة رأس المال إلى إجمالي متوسط الأصول غير مستقرة عبر الأربع سنوات حيث:

- ارتفعت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 لما كانت تبلغ 3.19% ،وذلك نظرا لارتفاع في رأس المال الأساسي للبنك الذي كان يغطي 3.5% من متوسط الأصول. حيث يعتبر رأس المال ضعيف نوع ما.

- تم إنخفضت مجددا سنة 2015،وأصبح رأس المال ضعيف جدا، وذلك بسبب انخفاض الاحتياطات ورأس المال الأساسي الذي أصبح يغطي نسبة 1.7% من متوسط الاصول، وهذا مع بقاء رأس المال المدفوع ثابت من سنة 2013.

-في سنة 2016،أصبح رأس المال ملائم،حيث إرتفعت قيمة رأس المال المدفوع إلى 540 مليون دج، وكذلك ارتفعت الاحتياطات مقارنة بسنة 2015، حيث شهدت أيضا نتيجة الصافية إرتفاعا واصبح رأس المال الأساسي يغطي نسبة 4.1% من متوسط الأصول.

وحسب معايير نظام التقييم البنكي CAMELS،و النسب المتحصل عليها تعتبر كفاية رأس المال للبنك ضعيفة، وتحمل التصنيف 3.(مقارنة بجدول ص63).

2- تحليل جودة الأصول

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام CAMELS، لأن امتلاك البنك لأصول جيدة يعني تحقيق دخل أكثر وتقييم أفضل للسيولة والإدارة ورأس المال،ومن أجل معرفة جودة أصول بنك الفلاحة والتمية الريفية ،سنقوم باحتساب النسب التالية:

الجدول رقم12 : نسبة التصنيف المرجح لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

	2013	2014	2015	2016
المخصصات	9967481	11500831	8547546	9353830
رأس المال المدفوع	33.000.000	33.000.000	33.000.000	54.000.000
الإحتياطات	54750545	8130189	14254858	15302682
حقوق الملكية	38475054	41130189	47254858	69302682
المخصصات+حقوق الملكية	138152535	52631020	55802404	78656512
نسبة التصنيف المرجح	7.21%	2.1%	15.3%	11.9%
التصنيف السنوي	2	1	3	2
التصنيف الكلي	2			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

التحليل: (مقارنة بجدول ص64)،وحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح غير مستقرة حسب النتائج المتحصل عليها ،حيث:

في سنة 2013 بلغت 7.21% بمعنى أن أصول البنك في هذه السنة هي مرضية،وهو ما جعلنا نصنفها الصنف2.

-سنة 2014 عرفت إنخفاضا إلى نسبة 2.1%،وهذا ما يعود بالإيجاب على البنك،حيث تعتبر جودة الأصول قوية، بمعنى وجود اتجاه اجابي وتابث في عملية تسديد القروض ووجود نظام رقابي فعال، يتم تصنيفها في الصنف 1، وهذا حسب معايير نظام التقييم البنكي.

-سنة2015 عرفت النسبة ارتفاعا حيث بلغت15.3% ،وهذا ما يؤدي إلى تصنيفها الصنف 3 حيث اعتبرت جودة الأصول في هذه السنة جيدة نوع ما ،هذا يعني ان هناك نقاط ضعف يجب تصحيحها ،وإلا ستؤدي الى اعسار البنك.

-سنة 2016،إنخفضت الى 12% تقريبا، وهذا يدل على أن البنك شهد اتجاهات سلبية على مستوى القروض،حيث عرف البنك نقاط ضعف في معايير الائتمان والاجراءات الازمة للمتابعة والتسديد.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها ،سنقوم بتصنيف البنك الصنف 2، نظرا لاكتساب البنك بعض الخصائص المشابهة للصنف 1،إلال انه يعرف بعض الاختلالات ،قد تكون على مستوى الادارة والتي تستطيع معالجة ضعفها بنفسها، وقد تكون أيضا انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية ولكن لا تشكل خسائر.

المطلب الثاني: تحليل جودة الإدارة،الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1-تقييم جودة إدارة البنك

لتقييم كفاءة البنك قمنا باعداد استمارة استبيان وتم توزيعها على اعضاء ادارة البنك، من أجل جمع المعلومات اللازمة لتقييم كفاءة الجهاز الإداري، بلغ عدد العينة 14

والتصنيف يكون على اساس عدد الإجابات،حسب مايلي:

الجدول رقم13:تصنيف جودة الادارة حسب معايير نظامCAMELS

	قوي	مرضي	معقول	هامشي	غير مرضي
التصنيف	01	02	03	04	05

المصدر من إعداد الطالبة.

الجدول رقم14: تقييم كفاءة الإدارة .

الر قابة المصرفية					
العبارة	قوي	مرضي	حيادي	هامشي	غير مرضي
	العدد				
1-فعالية نظام الرقابة الداخلية	2	5	4	3	1
2-مدى مساعدة الرقابة الجيدة للبنك في الوصول إلى ما يريد من خلال الكشف والتقليل من الاختلالات الغير متوقعة	1	7	1	0	4
3-تأثير استخدام الرقابة بشكل مفاجئ على نجاح الرقابة المصرفية بشكل عام	1	5	2	3	3
التصنيف	02				

الرضا الوظيفي عن تقييم الأداء					
العبارة	قوية	مرضية	معقولة	هامشية	غير مرضية
	العدد				
1-فعالية استخدام البنك لمعايير تقييم الأداء	1	2	5	1	5
2-الطرق المستخدمة في تقييمك كافية وشاملة	1	2	3	2	6
3- تنظيم عملية تقييم الأداء الوظيفي بالبنك	0	4	1	5	3
4-إمكانية الإطلاع على نتائج التقييم	0	3	1	5	5
5- قابلية الإعتراض على عملية تقييمك إذا لم يعطيك المقيم حقك	0	3	5	2	4
التصنيف	5				

الموارد البشرية					
العبارة	قوي	مرضي	معقول	هامشي	غير مرضي
	العدد				
1- نظام الحوافز المعتمد من طرف البنك	1	3	7	1	2
2- المكافاة المتلقاة على مجهوداتك داخل البنك	0	1	4	6	3
3- دافعية المكافاة والحوافز المقدمة لبذل جهد أكبر	0	2	2	8	2
التصنيف	4				

نظام المعلومات					
العبارة	قوي	مرضي	مقبول	هامشي	غير مرضي
	العدد				
1-تاثير نظام المعلومات على أداء الموظفين	0	5	6	1	2
2- مدى توفير نظام المعلومات على معلومات تفصيلية	0	3	8	1	2
3- نظام المعلومات يوفر مؤشرات ومعايير تمكن البنك من قياس اداء موظفيه	0	2	5	3	4
4-استخدام البنك نظام متطور ليكون اداء الموظف فعال وكفؤ	1	2	7		4
التصنيف	03				
التصنيف الكلي للإدارة	03				

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ أن إدارة البنك تصنف في الصنف 03 ،بمعنى تحقيق نتائج مقبولة .

2-تحليل الربحية:

ينظر البنك إلى الربحية كعنصر هام للضمان الاستمرارية، ولها علاقة مباشرة بجودة الاصول،ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول لتقييم الأرباح .

جدول رقم 15: نسبة العائد إلى متوسط الاصول خلال الفترة 2013-2016.

	2013	2014	2015	2016
صافي الدخل	51551346	61246692	56815507	97605258
متوسط الأصول	1053004855	1248763098	1341361599	1289955
نسبة العائد/متوسط الأصول	4.8%	4.9%	4.2%	7.5%
التصنيف السنوي	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك.

التحليل:

بلغت نسبة العائد على متوسط الأصول 4.8% سنة 2013،وارتفعت نسبيا خلال سنة 2014 إلى 4.9%،يرجع ذلك لزيادة أرباح البنك ،إلا أنها انخفضت في السنة الموالية غلى 4.2% بسبب انخفاض في قيمة الارباح كما هو موضح في الجدول ،إلا انه في سنة 2016 بسبب زيادة الارباح بشكل جيد ارتفعت نسبة العائد على متوسط الأصول. وحسب النتائج المشار إليها هذا البنك يمتلك الاتجاه الإيجابي في أوضاع الميزانية،ويوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين احتياطي اجباري لنمو رأس المال،وتوزيع الأرباح ،حيث بلغت نسبة ربحيته من خلال السنوات المتتالية أكثر من 01%. وهذا حسب ما جاء في معايير نظام التقييم البنكي،وبهذه النتائج يتم تصنيفه في الصنف 01.

المطلب الثالث: تحليل سيولة البنك،و حساسية مخاطر السوق.

1-تحليل السيولة:

تعتبر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم،ويتميز بعدم تداخله مع العناصر الأخرى للنظام، ويرى البعض أن السيولة من بين الأسباب المؤدية للوقوع في مخاطر،وبالتي يفشل البنك عن الوفاء بالتزاماته.

تحليل عنصر السيولة يستند إلى مجموعة من النسب المالية كالاتي:

2-1نسبة القروض إلى الودائع (نسبة التوظيف) :

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات الزبائن من القروض.

الجدول رقم16 : تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبةالقروض إلى الودائع.

	2013	2014	2015	2016
القروض	745767451	41281114	10931181	90739896
الودائع	100642967	43106313	40787326	34405404
نسبة التوظيف	76%	95%	95%	84%
التصنيف السنوي	5	5	5	5
التصنيف الكلي	5			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التوظيف غيرمستقرة وتيم تصنيف البنك في الصنف 5 حسب نظام التقييم.

2-2 نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

الجدول رقم17: تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة القروض الى اجمالي الاصول

	2013	2014	2015	2016
القروض	745767451	412811145	826995033	907488958
الأصول	1121447	1376079117	1306644081	1273267877
القروض/الأصول	66.5%	29%	63.29%	71%
التصنيف السنوي	3	1	3	5
التصنيف الكلي	3			

التحليل:

من النتائج المتوصل إليها نجد أن نسبة القروض إلى اجمالي الأصول عرفت انخفاضا في سنة 2014 مقارنة بالسنة السابقة ،ثم ارتفعت بين سنة 2015 و2016 وهذا ناتج عن ارتفاع قيمة القروض في البنك،وبالتالي متوسط التصنيف هو 3.

الجدول رقم 18: تصنيف سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

التصنيف / النسبة	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة القروض الى اجمالي الاصول
تصنيف النسبة	5	3
متوسط النسبة	4=2/ (3+5)	
التصنيف النهائي	4	

من الجدول تبين أنه تم تصنيف سيولة البنك الصنف 4 مما يعني أن يشهد مشاكل تتطلب رقابة تنظيمية وفورية لتقوية مركز السيولة لضمان البنك تلبية احتياجاته.

2-تحليل حساسية البنك لمخاطر السوق.

إن من أهم مخاطر السوق هو خطر سعر الفائدة،باعتباره المصدر الاساسي لربحية البنك،فإن تغيرسعر الفائدة في السوق سيؤثر على الفوائد المقبوضة والمدفوعة ،ومن بين أدوات قياس مخاطر سعر الفائدة ،هو تحليل الفجوة حيث ترتكز على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة ،حيث تحتسب من خلال الفرق بين الأصول ذات حساسية اتجاه مخاطر سعر الفائدة،والخصوم ذات حساسية اتجاه مخاطر سعر الفائدة.

سنحاول تطبيق هذا الفرق على البيانات المتحصل عليها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم19:تحليل الفجوة

	2013	2014	2015	2016
الأصول ذات حساسية للتغير في سعر الفائدة	**745767451**	**954942388**	**1093118153**	**164499978**
حقوق على المؤسسات العمومية	247307264	295545071	295692355	819456469
حقوق على الزبائن	498460187	659397317	797425798	825543312
اسهم وسندات ذات مردودية متغيرة	-	-	-	-
مساهمات ونشاطات المحفظة	-	-	-	-
الخصوم ذات حساسية للتغير في	**1789849618**	**841245181**	**901166610**	**1392797440**

سعر الفائدة				
ديون بذمة المؤسسات المالية	330579051	308860741	292973802	236450505
ودائع الزبائن	973371766	122202394	114899462	107603549
خصوم أخرى	351688638	287156131	377446514	153136742
ديون تابعة	134210163	123025915	115846832	895606644
الفجوة	**(104408216)**	**113697207**	**191951543**	**25220234**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من الجدول السابق أنه كلما كانت الخصوم ذات الحساسية للتغير في أسعار الفائدة أكبر من الأصول ذات الحساسية للتغير في أسعار الفائدة،فتصبح الفجوة سالبة،وهذا يعني أن حالة ضعف كانت تسود البنك ،حيث أن ارتفاع الفوائد يجعل البنك معرض للخسارة،وبارتفاعها يصل إلى الربح.

الجدول رقم 20: التقييم الكلي للبنك

المعيار / **التصنيف**	**معيار كفاية رأس المال**	**جودة الأصول**	**جودة الإدارة**	**الربحية**	**السيولة**
التصنيف الكلي	**3**	**2**	**03**	**01**	**04**
متوسط التصنيف			**5/(4+1+3+2+3)**		
التصنيف النهائي			**2**		

المصدر: من إعداد الطالبة

التحليل النهائي: من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان البنك تحصل على التصنيف 02 مما يعني أداء البنك مرضي ،وله صورة سلمية ،وتعتبر إدارته جيدة،وله القدرة لمواجهة التقلبات الاقتصادية المتوقعة،الا أنه يتطلب وجود اشراف رقابي كفؤ لضمان الاستمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الاساسية.

خلاصة الفصل:

رغم محاولتنا من خلال هذا الفصل تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي على بنك الفلاحة والتنمية الريفية،إلا انه تبين لنا أن الجزائر لا تطبق أنظمة التقييم البنكي التي يعتمد عليها بنك الجزائر لمراقبته للبنوك،بل يعتمد على القواعد الاحترازية التي جاءت بها لجنة بازل، حيث يشترك نظام التقييم البنكي مع القواعد الاحترازية التي تطبق في الجزائر في الاخذ بعين الاعتبار كل من كفاية رأس المال والسيولة.

وقد اعتمدنا في تحليلنا لمكونات نظام التقييم البنكي الامريكي على مجموعة من النسب، وفيما يخص الادارة اتبعنا طريقة الاستبيان التي تضمنت بعض الاسئلة موجهة للجهاز الاداري للبنك، ومن خلال هذا تم التوصل الى النتائج السابقة.

ومن خلال ذلك تبين أنه ان ادخلت الجزائر نظام التقييم البنكي حيز التطبيق، ففي حالة تطبيقه على بنك الفلاحة والتنمية الريفية سيتم الكشف عن نقاط القوة والضعف التي يتميز بها البنك وبذلك فان المعلومات التي يكشف عنها تساهم في تهيل عملية الرقابة،لان الغرض من تطبيق نظام CAMELS هو دعم كفاءة وفعالية عملية الرقابة والتفتيش التي تقوم بها السلطات النقدية.

خاتمة:

تعتبر عملية تقييم الأداء مرحلة من مراحل الرقابة المصرفية الفعالة،وتتمثل مختلف أدوات الرقابة في القواعد الأساسية لاتفاقية بازل التي تهدف إلى تطوير ثقافة إدارة المخاطر،وسعيا لتحقيق ذلك حاولت الجهات الرقابية أنظمة حديثة لتقييم الاداء البنكي وتقييم المخاطر،ومن أهمها نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS ،والذي يتم من خلاله معالجة مشاكل البنوك عن طريق تقييم الجوانب الأكثر حساسية.

يعمل هذا النظام على اجراء تحليل شامل لأداء البنك وأنشطته،مما يساهم في تنفيذ خطط عمليات التفتيش وتنفيذ مراحلها بدقة متناهية،والتركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية واهتمام اكبر.

يعالج نموذج CAMELS مشاكل البنوك في ستة محاور ،وهي رأس المال،جودة الأصول،جودة الإدارة،الربحية،السيولة،حساسية اتجاه مخاطر السوق،بهدف ضمان السلامة المصرفية ،وتفعيل الرقابة على البنوك التجارية.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى:" مؤشرات نظام CAMELS لها دور فعال في تقييم وتحديد الوضعية المالية للبنك".

وهذا ما تم التأكد منه من خلال ما سبق،حيث ان من خلال التحليل والتقييم الجيد للوضعية المالية للبنك،يساعد على تحقيق أداء مالي كفؤ وفعال في البنك.

الفرضية الثانية:"تطبيق نظم رقابية متطورة يساعد على الكشف عن نقاط القوة والضعف ودعم كفاءة وفعالية الأداء".

وهي فرضية صحيحة،حيث السهر على بدل المزيد من الاهتمام من قبل السلطات الرقابية لتطوير اليات نظام التقييم البنكي،حتى تصبح تقارير التفتيش أداة فاعلة للرقابة على البنك وتحقيق أهدافه.

الفرضية الثالثة: "يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية جهاز إداري قادر على التسيير الجيد للبنك".

من خلال تحليل نتائج الاستبيان،تبين أنه يأخذ الصنف 03،يشير إلى أن اداء إدارة البنك ومجلس إدارته يحتاج الى نوع من التحسين والتطوير،حيث يعتبر الأداء الاداري مكونا اساسيا للحكم على مدى نجاح البنك وتحقيق أهدافه.

النتائج :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يكمن أثر تطبيق نظام CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد أسبابها،والتنبيه على الأخطاء والاختلالات قبل وقوعها،وهذا من خلال التركيز على ستة مناطق رئيسية في البنك وتحليلها.
- يساهم هذا النظام في تقييم اداء البنك،وتوجيه متخذي القرار،من خلال معرفة نقاط القوة والضعف للبنك.
- هذا النظام غير مستخدم من طرف البنوك الجزائرية،وهذا ما تم التأكد منه من خلال الدراسة التطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية،حيث أن البنك المركزي يعتمد على نظام القواعد الاحترازية في رقابته على البنوك .
- من خلال تجربتنا في محاولة تحليل البيانات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية استنادا على معايير نظام CAMELS،تبين لنا أن البنك يصنف في الصنف 02،بمعنى أنه يلتزم بالقوانين والأنظمة، وهو مستقر في مواجهة التقلبات الاقتصادية،وقد تكون هناك بعض مشاكل صغيرة يتم معالجتها من طرف السلطة الرقابية.

التوصيات:

تدعيما للنتائج السابقة ،والإجابة على الفرضيات يمكننا اقتراح جملة من التوصيات:

-تعزيز وتطوير أساليب الرقابة المصرفية في الجزائر والعمل بأسلوب الرقابة الذي يقوم على اساس استعمال نظم التقييم بما يضمن سلامة الجهاز المصرفي.

-ضرورة اعتماد بنك الجزائر نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك من اجل معرفة الخلل الموجود في النظام ككل ،ودراسة كل بنك على حدى من أجل معالجة المشاكل وإيجاد الحلول،والعمل على تحسين الاداء ،والنهوض بالنظام البنكي الجزائري.

-الاهتمام باعداد دورات تاهيلية في محال تقييم البنوك.

-تضمين نتائج تحليل نظام التقييم البنكي ضمن البيانات المالية السنوية،التي يفصح عنها البنك للجمهور،وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعائم الاساسية التي جاءت بها بها مقررات بازل الثانية .

-متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي للبنوك،والاستفادة من الخبرات والمهارات العالمية في هذا المجال من اجل تحسين كفاءة واداء البنوك.

قائمة المراجع:

الكتب:

توفيق محمد عبد المحسن،**قياس الجودة والقياس المقارن**، دار الفكر العربي، مصر،2005-2006

شحادة نظمي واخرون، **"إدارة الموارد البشرية"** ،دار الصفاء للنشر ،طبعة الأولي ،عمان (الأردن)،2000،

عبد المحسن توفيق محمد،**تقييم الأداء**، دار النهضة العربية،القاهرة مصر،1998.

علا عبد النعيم عبد القادر واخرون،**مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**،دار البداية،عمان.2005

طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية،الاسكندرية،2003 .

طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999.

المذكرات:

-أحمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي** ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم المالية،تخصص محاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية،غزة،2007

-إيمان زيغود، **الإنذار المبكر باستخدام نموذج CAMELS لتقييم البنوك التجارية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص مالية،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،2015/2014.

- بهلول فاطمة، **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية،تخصص اقتصاد بنكي ونقدي،جامعة مستغانم،2018/2017،

-حنان تريعة، **أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية وبنوك،جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي،2015/2014

- رزيقة تالي ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير،تخصص إدارة أعمال ،المركز الجامعي أكلي محند أولحاج،البويرة،2012/2011.

-سليمان بن بوزيد، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ المصرفي** ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه،تخصص علوم إقتصادية،جامعة محمد بوضياف،المسيلة، 2017/2016.

- سفيان أوعمران، **أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في تحقيق إستقرار الجهاز المصرفي** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترفي العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2017/2016

- سناء مسعودي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر،تخصص مالية وبنوك،جامعة الشهيد خمه لخضر ،الوادي،2015/2014.

-سلطاني خديجة، **إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،تخصص مالية و نقود،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013/2012

-عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية:قياس وتقييم،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية،تخصص تسيير المؤسسات الصناعية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2001/2000.

-فاطمة بوزبرة، **"الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية** "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي علوم التسيير،تخصص بنوك واعمال،جامعة د.الطاهر مولاس،سعيدة،2016/2015

فايز مكية، **التسويق المصرفي واثره على رضا الزبون** ،مذكرةمقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترفي العلوم التجارية ،تخصص تسويق،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم ،2012 /2013.

قاسي محمد الامين،**قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترفي العلوم الاقتصادية،تخصص بنوك ومالية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2016/2015.

مقالات:

- أحمد مالك رشيد،مقارنة بين **معيار CAMELS وCAELكأداة حديثة للرقابة المصرفية** ،مجلة المصرفي،بنك السودان المركزي،العدد 35،2005.

- علي عبد الله شاهين،**أثر تطبيق نظام التقييم CAMELS لدعم فعالية نظام التفتش على البنوك التجارية** ،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،غزة،2005

- محمد سمير دهيرب،نظام **التقييم المصرفي CAMELS في ظل المخاطر بالمؤشرات،مجلة العراقية للعلوم الادارية**،جامعة المثنى،العراق،العدد45،2009.

- محمد جموعي قريشي، **"تقييم أداء المؤسسات المصرفية"** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثالث، 2004.

- موفق عباس، **تقييم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS**،مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد ،العراق ،العدد 2012،18.

- يوسف بوخلخال،اثر **تطبيق نظام التقييم CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية** ،مجلة الباحث،العدد 10،جامعة الأغواط،الجزائر،2012.

المؤتمرات:

- إيمان العشاب ، **إدارة المخاطر المصرفية وفق متطلبات اتفاقية بازل 3** ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاتقرار المالي في الجزائر،جامعة المدية ،الجزائر،المنعقد يومي24-25أكتوبر 2018.

- بلول بن سعدة و عبد الجليل توات، **إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل 3**، مداخلة مقدمة في الملتقى دولي حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة المالية والاستقرار المالي،جامعة المدية،الجزائر المنعقد يومي 24-25 أكتوبر 2018.

- حميد بوزيد و خديجة قريشي ،**الإطار النظري لمؤشرات الملاءة بازل 3،ومؤشرات الملاءة 2 لمؤسسات التأمين** ، مداخلة مقدمة في ال ملتقى الدولي حول انعكاسات،تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر،جامعة يحي فارس،المدية،الجزائر،المنعقد يومي 24-25أكتوبر 2018.

- عبد القادر مسعودي و حكيم شبوطي ، **تقييم الأداء المالي كضرورة ملحة لضمان الاستقرار المالي لشركات التأمين**، مداخلة مقدمة في الملتقة الدولي حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة المالية على الاستقرار المالي في الجزائر، جامعة الدكتور يحى فارس، المدية ،الجزائر،المنعقد يومي 24-25أكتوبر 2018.

- عبد الرحمان بن ساعد ، سعاد صابور ، اتجاهات **بنك الجزائر في تطبيق مقررات لجنة بازل و أثارها على البنوك التجارية**،، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول ملتقى دولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، جامعة الجزائر3، المنعقد يومي 24-25 أكتوبر 2018.

- محمد فودو مريم لبوخ، **نظام التقييم الأمريكي CAMELS وتطبيقه في الجزائر** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول اتعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة والاستقرار المالي في الجزائر،جامعة المدية،الجزائر، المنعقد يومي 24-25 أكتوبر2018.

- ميلود العموري ، طلال مصمودي ،**مداخلة بازل 1،2،3،ودورها في تعزيز الاستقرار المالي** ، علاقة مؤشرات الملاءة المالية بالاستقرار المالي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول ملتقى دولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، جامعة اكلي محند ،البويرة.،الجزائر، المنعقد يومي 24-25 أكتوبر 2018.

- هاجر عزي هاجر و إيمان عروس ،**اتفاقية بازل واثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري** ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، جامعة المديةالجزائر،المنعقد يومي 24-25 أكتوبر 2018.

- ياقوتة سمارة ، **اتفاقية بازل ودورها في تعزيز الإستقرار المالي والمصرفي العالمي** ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة والإستقرار المالي في الجزائر،جامعة المدية،الجزائر ،المنعقد يومي 24-25أكتوبر 2018.

مواقع الانترنت:

WWW.+Ibfsly.+Com+bookq+EMB.PDF تاريخ الاطلاع 1 مارس 2019

WWW.badr-bank.net تاريخ الإطلاع 26-04-2019.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تطبيق نظام CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية،من خلال تحليل العناصر الاساسية التي يستند إليها هذا النظام ،والتي يتطلب وجود نظام رقابي فعال،للكشف المبكر عن الانحرافات والاختالات وهذا من خلال التركيز على ستة مناطق رئيسية في البنك وتحليلها.

يعتبر هذا النظام مؤشر سريع للإحاطة بالوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه،بالإضافة إلى كونه احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث يساهم هذا النظام في تقييم اداء البنك،وتوجيه متخذي القرار،من خلال معرفة نقاط القوة والضعف للبنك.

و من خلال الدراسة التطبيقية،اتضح لنا أن الجزائر لا تعتمد على نظام التقييم البنكي، بل أن البنك المركزي يعتمد على نظام القواعد الاحترازية في رقابته على البنوك .

وقد حاولنا من خلال هذا القيام بتجربة بتقييم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،باستخدام معايير CAMELS خلال الفترة 2013-2016،وذلك بهدف معرفة درجة تصنيف البنك،وتحليل وضعيته المالية،وكذا التنبؤ بالمخاطر محتملة الوقوع في المستقبل،وتجنب الأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المصرفية،نظام التقييم البنكي CAMELS،بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Résumé :

L'objectif de cette étude, et d'essayer d'appliquer les normes CAMELS dans les capacités de contrôle bancaire,afin d'analyser les six ratios nécessaires de cet système, qui demandent d'avoir un système de contrôle compétant,pour détécter les difficultés, et d'être affecté par des crises.

Le système CAMELS permet de saisir la situation financière de la banque, et de connaitre rapidement le degré de sa classification et d'analyser sa situation financière, ainsi que cet système est un outil de contrôle sous terrain pour déterminer les point forts et les points faibles de la banque.

Mots clés : contrôle bancaire, système d'évaluation des banques CAMELS, BADR